



كلية الشرطة

مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن مكتب العلاقات العامة - كلية الشرطة

لخريجي الجامعات المدنية
اختتام دورة
المهارات القتالية
بمعسكر زكريت



معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
يدشن لوحة العز

المؤتمر السنوي
السابع للرابطة الدولية
لأكاديميات الشرطة





كلية الشرطة
Police College

مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن
مكتب العلاقات العامة - كلية الشرطة

المشرف العام
العميد الدكتور / محمد عبدالله المحنا المرمي

رئيس التحرير
النقيب / حسين مسفر علم الحبابي

مدير التحرير
الملازم أول / خالد محمد الهاجري

ضابط الإعلام والنشر
الملازم / داهود علوم الشرشيني

سكرتير التحرير
عبدالمقصود جمال الدين

أسرة التحرير
حمزة بلول الأمير
نبيل أحمد بدر

مشرف فني
قيس محمود نصيرات

منسق علاقات عامة
طه العيساني

تصوير
محمد صلاح السماني
محمد غسان الجبرودي
عمر عبد الوهاب

التصميم والإخراج الفني
أمير أحمد كمال زيدان
أحمد محمد عبدالمصطفى

طبعت بمطابع الشرطة

لتوجه: المقالات والمواد المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي
أصحابها دون ادعاء مسؤولة علم المجلة ولا تعكس
وجهة نظر وزارة الداخلية

policecollege.qa @policecollegeqa
policecollege.qtr pcollege@mof.gov.qa
www.mof.gov.qa/policecollege



38 مقال
الحماية الجنائية
لخصوصية البيانات
الشخصية الإلكترونية
دكتور/ ياسر اللمصبي
استاذ القانون الجنائي المساعد - كلية الشرطة



36 مقال
التحليل المكاني
والزمني للجرائم في
دولة قطر
دراسة في جغرافية الجريمة
النقيب الدكتور/ داهم ناصر الهاجري
عمادة الشؤون الأكاديمية - كلية الشرطة



04 أخبار
معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
يدشن لوحة العز



الغلاف
كلية الشرطة
اختتام دورة
المهارات القتالية
بمعرض زكريت
رئيس لائحة العز



50 مقال
اسهام الضحايا
في وقوع
الجريمة
الدكتور / معن مسمار
استاذ العلوم الشرطية - كلية الشرطة



44 مقال
التفاوض
وأهميته في مجال
العمل الأمني
دكتور/ أيمن عبد الحفيظ سليمان
استاذ المساعد بقسم علوم الشرطة - كلية الشرطة



16 أخبار
كلية الشرطة تنظم المؤتمر
السابع للرابطة الدولية لأكاديميات
وكليات الشرطة



14 أخبار
توقيع بروتوكول للتعاون الأكاديمي
والتدريب بين كلية الشرطة وأكاديمية
الشرطة الوطنية في جمهورية تركيا



10 أخبار
لخريج جامعة المنيا
اختتام دورة المهارات القتالية
بمعرض زكريت



58 مقال
اللعجزة
اليابانية
القيم الحضارية
تعلو على التحديت
بقلم/ ياسر عثمان علمي أحمد
التعاون الدولي



56 مقال
التحفيظ
علمي معيض الفيالين
رئيس قسم الشؤون الأكاديمية - كلية الشرطة



34 مقال
التنظيم القانوني
الأمني للفعاليات
الرياضية الكبرى
الرائد الدكتور/ جاسم محمد العبيدي
عضو هيئة التدريس وضابط مكتب القانون
بكلية الشرطة



30 قضايا الكلية
استراتيجيات
المسؤولية
المجتمعية
بكلية الشرطة
الرائد الدكتور/ جبرحمود جبر النعيمي
مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية وعضو هيئة
التدريس بكلية الشرطة



20 ضيف العدد
العميد الدكتور / محمد عبدالله المحنا المرمي
مدير عام كلية الشرطة

معاليه رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية يدشن لوحة العز



دشن معاليه الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة (لوحة العز)، وقد قام معاليه بإزاحة الستار عن اللوحة وذلك في مقر كلية الشرطة بدرب الساعي، وجرى خلال الحفل الكبير الأمي حضره سعادة اللواء الركن سعد بن جاسم الخليفي مدير عام الأمن العام واللواء الدكتور عبدالله يوسف المال مستشار معاليه وزير الداخلية ونائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة وعدد كبير من مديري إدارات وزارة الداخلية وكلية الشرطة، إضافة إلى حشود كبيرة من المواطنين والمقيمين وزائري دولة قطر.



لوحة العز في موسوعة غينيس للأرقام القياسية



جرى تسليم شهادة غينيس للأرقام القياسية لأكبر عدد من المشاركين في تلوين اللوحة لسعادة اللواء الركن سعد بن جاسم الخليفي مدير عام الأمن العام من قبل السيد باتيل المحكم الأول في موسوعة غينيس للأرقام القياسية، وتم دخول اللوحة رسمياً ضمن قائمه الأرقام القياسية العالمية بعد أن تم كسر آخر رقم قياسي كان قد سجل لأكبر عدد من المشاركين في رسم اللوحة وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر الماضي بفارق تجاوز الـ (١١) ألف مشارك في تلوين لوحة العز التي بلغ طولها ١٢ متراً وعرضها ٧,٥ ونصف المتر.

الكلية تشارك في المسير الوطني



شاركت كلية الشرطة في المسير الوطني الذي أقيم على كورنيش الدوحة مساء يوم الاثنين الثامن عشر من شهر ديسمبر ٢٠١٧، احتفالاً باليوم الوطني للبلاد حيث شرف الحفل بالحضور حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، وحضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وأصحاب المعالي والسعادة الشيوخ والوزراء وضيوف البلاد وكبار قيادات الدولة وجمع غفير من المواطنين والمقيمين، وجاءت مشاركة الكلية في الاحتفالية بعرض عسكري مميز شارك فيه الطلبة المرشدين من كافة الدفعات حيث شكلوا اربع كتل كل كتلة أدت عدة عروض عسكرية مختلفة.

وبهذه المناسبة أشاد العميد الدكتور محمد عبدالله المحنا مدير عام كلية الشرطة بالمستوي المتميز الذي ظهر عليه طلبة الكلية وابهروا كل الحضور وقال أن كتلة الطلبة المشاركة هذا العام تميزت بإضافة حركات عسكرية جديدة ومتقنة منها التوقف والخروج المفاجئ من الطابور والعودة مرة أخرى، وتبادل السلاح من الحركة وتداخل الصفوف وبعض العروض الصامتة بالسلاح، وجميعها حركات وتشكيلات جديدة في الاستعراضات العسكرية وتم تنفيذها بكل كفاءة واقتدار.

كلية الشرطة تشارك بمعرض الدوحة الدولي للكتاب



انطلاقاً من حرصها على التواجد في جميع المناسبات العلمية والثقافية شاركت كلية الشرطة في فعاليات الدورة الثامنة والعشرين لمعرض الدوحة الدولي للكتاب بمركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات والذي افتتحه سعادة صلاح بن غانم العلي وزير الثقافة والرياضة. أثناء مروره على جناح الكلية لشرح موجز من الرائد فهد سعيد السبيعي مدير إدارة التدريب بالكلية، عما يضمه الجناح من كتب ومطبوعات ورسائل علمية، إضافة لعدد كبير من مطبوعات وزارة الداخلية ومطبوعات الكلية.

لنؤكد دورها الثقافي والتوعوي لمختلف فئات المجتمع، وجاءت هذه المشاركة بجناح يضم العديد من المؤلفات العلمية الصادرة عن الكلية. وقد استمع سعادة صلاح بن غانم العلي، وزير الثقافة والرياضة، أثناء مروره على جناح الكلية لشرح موجز من الرائد فهد سعيد السبيعي مدير إدارة التدريب بالكلية، عما يضمه الجناح من كتب ومطبوعات ورسائل علمية، إضافة لعدد كبير من مطبوعات وزارة الداخلية ومطبوعات الكلية.

ندوة أساليب التخطيط للتدريب الحديث في منظومة العمل الأمني



عقدت صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٢١ م بنادي الضباط بالإدارة العامة للدفاع المدني أعمال الندوة العلمية التي نظمتها كلية الشرطة - قسم البحوث والدراسات، بعنوان أساليب التخطيط للتدريب الحديث في منظومة العمل الأمني، وذلك بحضور سعادة اللواء الدكتور عبدالله المال مستشار معالي وزير الداخلية نائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة وقباده كلية الشرطة وجمع من ضباط وزارة الداخلية من مختلف الإدارات الأمنية والخدمة من وممثلين عن عدد من الجهات الأخرى. واحتوت الندوة التي استمرت ليومين متتاليين عدد من أوراق العمل شاركت فيها سبع جهات من داخل وخارج وزارة الداخلية، وهي: وزارة المواصلات والاتصالات، قوة (كوب)، كلية الشرطة، الحرس الأميري، كلية أحمد بن محمد العسكرية، معهد تدريب الشرطة، الإدارة العامة للدفاع المدني وإدارة التخطيط الاستراتيجي بوزارة الداخلية.

عقدت صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٢١ م بنادي الضباط بالإدارة العامة للدفاع المدني أعمال الندوة العلمية التي نظمتها كلية الشرطة - قسم البحوث والدراسات، بعنوان أساليب التخطيط للتدريب الحديث في منظومة العمل الأمني، وذلك بحضور سعادة اللواء الدكتور عبدالله المال مستشار معالي وزير الداخلية نائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة وقباده كلية الشرطة وجمع من ضباط وزارة الداخلية من مختلف الإدارات الأمنية والخدمة من وممثلين عن عدد من الجهات الأخرى. واحتوت الندوة التي استمرت ليومين متتاليين عدد من أوراق العمل شاركت فيها سبع جهات من داخل وخارج وزارة الداخلية، وهي: وزارة المواصلات والاتصالات، قوة (كوب)، كلية الشرطة، الحرس الأميري، كلية أحمد بن محمد العسكرية، معهد تدريب الشرطة، الإدارة العامة للدفاع المدني وإدارة التخطيط الاستراتيجي بوزارة الداخلية.



وأفاد أن الكلية وظفت هذه الخبرات العلمية والمهنية لخدمة الدورة التأهيلية الحتمية لخريجي الجامعات المدنية، لهذا وضعت لها برنامجاً تدريبياً خاصاً.

وعن محتوى الدورة قال النقيب/ علي مبارك السبيعي قائد الدورة ورئيس قسم التدريب والدورات بإدارة التدريب والدورات بقوة لخوريا «امتدت الدورة لمدة أسبوعين وشملت التدريب على المهارات القتالية الأساسية في المناطق المأهولة بالسكان، وعلى أنواع الرمايات النهارية والليلية، والتسلل والافتحاحات والنزول من الطائرات الهيلوكوبتر، والغفر البحري والرماية بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، واستخدام الآليات الحديثة في المناطق المأهولة بالسكان، والتعرف على بعض الأسلحة الحديثة إضافة إلى تمارين حالة الطوارئ، مؤكداً أن مجهود ضباط الدورة والمدربين ورغبة الطلبة في التعلم والمعرفة ساعد في تذليل صعوبة التدريب».

لخريجي الجامعات المدنية اختتام دورة المهارات القتالية بمعسكر زكريت



اختتمت بمعسكر زكريت دورة المهارات القتالية في المناطق المأهولة بالسكان للدفعة الثالثة من منتسبي الدورة التأهيلية الحتمية لخريجي الجامعات المدنية، والتي استمرت لأسبوعين، ونفذت بالتعاون مع قوة لخوريا، وشارك فيها 63 متدرباً من مختلف الإدارات بوزارة الداخلية.



حضر حفل تكريم الدورة سعادة اللواء الدكتور/ عبد الله يوسف المال مستشار معالي وزير الداخلية، نائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة، والعميد/ الدكتور محمد عبد الله المحنا مدير عام كلية الشرطة، وعدد من مدراء الإدارات بوزارة الداخلية.

وحول أهمية هذه الدورة قال الرائد / فهد سعيد السبيعي مدير إدارة التدريب: «إن الكلية تعتمد خطط تدريبية التي تعد الأفضل عالمياً، ويتم تنفيذها بطريقة احترافية على يد ضباط ومدربين على مستوى عالٍ من التأهيل والكفاءة المهنية، كما يتم تحديث هذه البرامج والخطط التدريبية لتواكب المستجدات الحديثة في علم التدريب»..

بمشاركة مستشار معالي وزير الداخلية كلية الشرطة تنظم عدداً من الفعاليات الرياضية في اليوم الرياضي للدولة



بالكلية، إضافة إلى خريجي الجامعات المدنية.

وقد اشتمل برنامج الفعالية على مسابقات في كرة القدم، وجري ٤٠٠ متر، ولعبة التنانق، ومسابقة شد الحبل، وكرة الركبي والطائرة، إلى جانب محاضرة في أهمية الرياضة لمدة خمسون دقيقة.

نظمت كلية الشرطة عدداً من الفعاليات الرياضية بمناسبة اليوم الرياضي للدولة، بميادين وصلات الكلية، وحضر الفعاليات سعادة اللواء الدكتور/ عبد الله يوسف المال مستشار معالي وزير الداخلية نائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة، وضباط الكلية، وشارك في الفعاليات الطلبة المرشحين



كلية الشرطة تستضيف سفير النوايا الحسنة الشباب الواعد غانم المفتاح

أقامت كلية الشرطة فعالية ثقافية بحضور سعادة اللواء الدكتور/ عبد الله يوسف المال مستشار معالي وزير الداخلية ونائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة والعميد الدكتور/ محمد عبد الله المحنا مدير عام الكلية إلى جانب عدد من مديري الإدارات بوزارة الداخلية وضباط الكلية وطلبة السنة الرابعة حيث ألقى الشاب/ غانم محمد المفتاح محاضرة عن تجربته الحياتية مع الإعاقة وقدرته في تحدي الصعاب وتحقيقه العديد من النجاحات في المحافل الدولية.

برعاية معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ندوة الوعي المعلوماتي لأمناء المكتبات



برعاية معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، عقدت بنادي الضباط بالإدارة العامة للدفاع المدني ندوة بعنوان (الوعي المعلوماتي لأمناء المكتبات)، والتي نظمتها كلية الشرطة بالتعاون مع إدارة المكتبات والتراث بوزارة الثقافة والرياضة والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)..

من جانبه قال النقيب خليفة أحمد بوهاشم السيد رئيس قسم البحوث والدراسات بكلية الشرطة، إن هدف الندوة هو صقل مهارات أمناء المكتبات فيما يتعلق بالوعي المعلوماتي بما يعكس إيجاباً على دور المكتبات.. منوهاً إلى أن زيادة عدد المكتبات في قطر يدل بوضوح على أهمية المعرفة، حيث الإقبال الملحوظ عليها.

وقد توفقت محاور الندوة خلال جلستين علميتين تحدث فيهما كل من، الدكتورة بشائر سعود الرندي من جامعة الكويت، والدكتور سيف بن عبد الله الجابري من جامعة السلطان قابوس، والدكتور خالد محمد الحلبي رئيس الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، والسيد عبدالحكيم ببشوي من جامعة قطر.

وتطرقت الندوة التي حضرها سعادة اللواء الركن / سعد بن جاسم الخليفي مدير عام الأمن العام وعدد من قيادات وزارة الداخلية، وتحدث فيها باحثون من قطر والكويت وعمان، إلى عدد من المحاور أهمها، مفهوم الوعي المعلوماتي، وأثره في المجالات الصحية والسياحية وفي الخدمات المكتبية، ودوره في التعلم الذاتي المستمر، وغيرها من المحاور.

وقال الرائد الدكتور جبر حمود النعيمي مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بكلية الشرطة، إن تنظيم هذه الندوة يأتي ضمن برامج الكلية الرامية إلى تطوير أداء الكادر البشري والذي يحظى باهتمام وزارة الداخلية استجابة لرؤية قطر ٢٠٣٠ التي ركزت على تطوير الكفاءات البشرية وأدائها.

وأشار إلى أن الندوة هي ثمرة للتعاون القائم بين كلية الشرطة ووزارة الثقافة والرياضة والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، مؤكداً أن هذه الفعالية الثقافية تعبر عن افتتاح كلية الشرطة على كافة المستويات الداخلية والخارجية، وأوضح الرائد النعيمي أن اختيار موضوع الوعي المعلوماتي يأتي نظراً للدور الكبير الذي تلعبه المعلومات في حياة المجتمع.. مشيراً إلى أنه يقع على عاتق اختصاصيي المكتبات والمعلومات تدريب المستفيدين منها لاكتساب القدرات والمهارات التي تنعكس بكل تأكيد على سلوكهم تجاه المعلومات.



مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية وجامعة قطر



وقعت وزارة الداخلية وجامعة قطر بمقر وزارة الداخلية مذكرة تفاهم لإقامة علاقات عمل في كافة الأنشطة العلمية وخصوصاً البحث العلمي.

مثل وزارة الداخلية في توقيع المذكرة سعادة اللواء الدكتور/ عبد الله يوسف المال مستشار معالي وزير الداخلية نائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة. وعن جامعه قطر الأستاذ الدكتور حسن بن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر، بحضور أعضاء المجلس الأعلى لكلية الشرطة. وتهدف المذكرة الي تحقيق رؤية قطر ٢٠٢٠ في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتنمية التعاون المشترك وتبادل الخبرات في كافة الأنشطة العلمية والبحثية والثقافية والتدريبية والتكنولوجية.

ممثل وزارة الداخلية في توقيع المذكرة سعادة اللواء الدكتور/ عبد الله يوسف المال مستشار معالي وزير الداخلية نائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة. وعن جامعه قطر الأستاذ الدكتور حسن بن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر، بحضور أعضاء المجلس الأعلى لكلية الشرطة. وتهدف المذكرة الي تحقيق رؤية قطر ٢٠٢٠ في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتنمية التعاون المشترك وتبادل الخبرات في كافة الأنشطة العلمية والبحثية والثقافية والتدريبية والتكنولوجية.



كلية الشرطة وكلية أحمد بن محمد العسكرية توقعان مذكرة تفاهم

وقعت كلية الشرطة وكلية أحمد بن محمد العسكرية مذكرة تفاهم بمقر كلية أحمد بن محمد، وذلك لتعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، في الأنشطة العلمية والبحثية ومجالات التطوير والتدريب العسكري والرياضي، ونقل التكنولوجيا ونشر المعرفة، وذلك بهدف تحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠ في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ووقع عن كلية الشرطة مدير عام الكلية العميد الدكتور محمد عبد الله المحنا، وعن كلية أحمد بن محمد العسكرية قائد الكلية العميد الركن عبد الله عبد الرحمن الكعبي.

علماء هامش المؤتمر الأول لسلامة وأمن الفعاليات الكبرى مذكرة تفاهم بين كلية الشرطة والإنتربول



وقعت وزارة الداخلية ممثلة في كلية الشرطة مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» علماء هامش المؤتمر الأول لسلامة وأمن الفعاليات الكبرى.

نيويورك، وقد تم الاتفاق على الأسس المشتركة لتنفيذ برامج للطلبة المرشحين بالكلية تحت إشراف الإنتربول. كما تم الاتفاق على ابتعاث مرشحي الكلية لتلقي تدريبات عملية في مقر المنظمة، لافتاً إلى أن مذكرة التفاهم تأتي ضمن عدد من المذكرات التي ترمع كلية الشرطة توقيعها مع مختلف المنظمات والمؤسسات العلمية العالمية.

وقد وقع عن كلية الشرطة اللواء الدكتور عبد الله يوسف المال مستشار معالي وزير الداخلية ونائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة، وعن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية السيد بورغن ستوك الأمين العام للمنظمة. وقال اللواء الدكتور عبد الله المال أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها جاءت بعد مباحثات بدأت قبل عامين بمدينة



توقيع بروتوكول للتعاون الأكاديمي والتدريبي بين كلية الشرطة وأكاديمية الشرطة الوطنية في جمهورية تركيا

المدي البعيد من خلال تحسين وتوسيع النشاطات المحلية للمؤسسات في المجالات التعليمية والعلمية والبحثية. من جانبه قال رئيس أكاديمية الشرطة الوطنية بتركيا، أن بروتوكول التعاون الأكاديمي والتدريبي الذي وقع مع كلية الشرطة بدولة قطر يأتي في إطار العمل المشترك واستناداً إلى الاتفاقية الأمنية الموقعة بين دولة قطر وجمهورية تركيا في عام ٢٠٠٩م، وبروتوكول التعاون الأمني في مجالات التدريب والتعليم وتبادل الخبرات والموقع بين البلدين عام ٢٠١٥ م.

تم توقيع بروتوكول تعاون مع أكاديمية الشرطة الوطنية التركية بمقر كلية الشرطة، وقع عن الكلية العميد الدكتور/ محمد عبدالله المحنا المربي مدير عام الكلية، وعن الجانب التركي الأستاذ الدكتور/ بليماز شولات رئيس أكاديمية الشرطة الوطنية بجمهورية تركيا.

وقال مدير عام كلية الشرطة أن الهدف من توقيع هذا البروتوكول هو إقامة تعاون علمي وتعليمي يخدم كلية الشرطة في دولة قطر، وأكاديمية الشرطة بجمهورية تركيا على



في إطار التطوير الأكاديمي كلية الشرطة تدرس برنامج المحاكاة السورية

اعتمدت كلية الشرطة برنامج «المحاكاة السورية» ضمن المقررات الاختيارية للطلبة المرشحين في الفصل الدراسي السابع، وبذلك تستكمل الكلية برامج التطبيقات القضائية التي أدرجت ضمن المقررات الدراسية بالكلية، حيث بدأ تدريس «فن المناظرة» في الفصل الدراسي الخامس، وأعقبه اعتماد برنامج «العبادة القانونية» في الفصل الدراسي السادس. وتعد المحاكاة السورية برنامج تدريب عملي على الانتقال إلى مسرح الجريمة وكيفية المحافظة عليه، والتأمين الذاتي لعريق مسرح الجريمة والجمهور، وكذلك المحافظة على الأدلة، والتعامل مع المواد المضرة بصحة الإنسان ان وجدت.

كلية الشرطة تحتفل باليوم العالمي للغة العربية



احتفلت كلية الشرطة باليوم العالمي للغة العربية بمجموعة من الفعاليات والأنشطة التي أعدها قسم البحوث والدراسات بعمادة الشؤون الأكاديمية يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٨م. بحضور مدير عام الكلية العميد الدكتور/ محمد عبدالله المحنتا، والرائد علي سعود الحنزاب مساعد مدير معهد تدريب الشرطة ومدبري الإدارات وعدد من ضباط الكلية ومعهد تدريب الشرطة وأعضاء هيئتي التدريس وضباط الصف والافراد والمدرسين. وتنوعت الفعاليات الاحتفال والتي اشتملت على عروض تقديمية حول اللغة العربية وأهميتها وإبراز جوهرها الحقيقي وقوة تأثيرها على اللغات الأخرى كما اشتمل الاحتفال على الغناء فصيحة شعرية، تلاها عرض تقديمي حول المعاجم التاريخية من حيث أنواعها وتاريخها وكيفية الاستعادة منها ودار نقاش حول هذه المعاجم.



كلية الشرطة تنظم المؤتمر السابع للرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشرطة

وأكد الرائد الدكتور/ جبر حمود جبر التميمي مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بكلية الشرطة - رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر على أهمية عقد مثل هذا المؤتمر الدولي لتناول القضايا الملحة التي تهم منطقتنا الإقليمية والعالم كافة، موضحاً أن الإرهاب يشكل خطراً حقيقياً ينبغي التعامل معه بشكل علمي، وبناء على معلومات وتحليلات تنبع من مختصين في المجالات الأمنية والقانونية وغيرها.

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي السابع للرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشرطة «انتيريا»، عدد من الاجتماعات بهدف استكمال الاستعداد لتنظيم المؤتمر. وستنضيف دولة قطر المؤتمر لهذا العام مطلع شهر ابريل القادم، والذي يأتي تحت شعار «الاتجاهات الحديثة لمكافحة الإرهاب والتطرف». وتشارك بالمؤتمر أكثر من ٦٠ كلية وأكاديمية شرطة في العالم. ويناقش المؤتمر خلال ثلاثة أيام مكافحة الإرهاب وإدارة المناسبات الرياضية الكبرى.



طلبة الكلية يؤدون امتحانات نهاية الفصل الدراسي

نظمت كلية الشرطة امتحانات نهاية الفصل الدراسي للطلبة المرشحين بالدفعات الأربع في الفترة من ٤-١٨ يناير ٢٠١٨. وأدى طلبة الدفعة الأولى امتحانات نهاية الفصل الدراسي السادس، والدفعة الثانية نهاية الفصل الدراسي الرابع، والدفعة الثالثة امتحانات الفصل الثاني، والدفعة الرابعة امتحانات الفصل التأسيسي.



الكلية تحرز درع التفوق ببطولة لخويا للرماية



حصلت كلية الشرطة درع التفوق في بطولة لخويا الخامسة للرماية. وقد توجت الكلية بدرع التفوق وهو أعلى درع في بطولة لخويا للرماية وذلك في حفل ختام البطولة الذي جرى بميادين الرماية لقوة لخويا بمنطقة السيلية. كما جرى تتويج الفائزين من فريق الكلية المشارك بالبطولة بحضور العميد/ الدكتور محمد عبد الله المحنا مدير عام كلية الشرطة والعميد/ عادل أحمد مال الله نائب رئيس الاتحاد الرياضي القطري للشرطة والعميد/ يوسف دسمال الكواري رئيس الاتحاد العسكري الرياضي.



والمراكز الأولى في بطولة الاتحاد القطري للشرطة في الرماية بالبندقية والمسدس

واقام الاتحاد حفل توزيع كؤوس البطولة للفائزين حيث تسلم الضابط مرشح عبد العزيز احمد النعمة كأس المركز الأول في الرماية بالبندقية والضابط مرشح إبراهيم حميدي المقارح المركز الثاني والضابط مرشح حسن سلطان الدوسري المركز الثالث بينما تسلم الضابط مرشح ناصر مبارك الشهواني كأس المركز الأول في بطولة الرماية بالمسدس والنتيغ عبد الله دخيل المركز الثاني.

كرم الاتحاد الرياضي القطري للشرطة العميد الدكتور/ محمد عبد الله المحنا الميري مدير عام كلية الشرطة بالدرع الرياضي للاتحاد. بمناسبة بطولة الشرطة السابعة لرماية المسدس والبندقية، التي نظمتها الاتحاد بميدان لخويا من ٢٩-٣١/١٠ حيث أحرزت كلية الشرطة المراكز الثلاثة الأولى في بطولة الرماية بالبندقية مسافة ٢٠٠متر. والمركزين الأول والثاني في رماية المسدس على مستوى وزارة الداخلية.

محاضرة التحقيق الجنائي.. الواقع الميداني



نظم قسم العلوم الشرطية محاضرة للطلبة المرشحين بالدفعة الثانية بعنوان «التحقيق الجنائي.. الواقع الميداني» قدمها النقيب/ عبد الله سعد الدوسري رئيس قسم مكافحة التسول في إدارة البحث الجنائي. وتأتي هذه المحاضرة ضمن خطة التطبيقات العملية للمقررات

الشرطية التي يتم تدريسها خلال هذا الفصل الدراسي. وتناولت المحاضرة عددا من المحاور أهمها الأخطاء الشائعة التي يقع فيها المحقق الجنائي، منذ بدء مرحلة ورود البلاغ، وعند الوصول إلى مسرح الجريمة واستلام البلاغ، وثالثا عند البدء في عملية التحقيق.

محاضرة حول التعاون بين جهات التحقيق



نظم قسم العلوم الشرطية محاضرة للطلبة المرشحين بالدفعة الثانية بعنوان «التعاون بين مختلف جهات التحقيق.. مأموري الضبط القضائي، أعضاء النيابة العامة، المحكمة» قدمها الأستاذ/ فهد سعود الدوسري وكيل النائب العام لدى النيابة العامة. وتناولت المحاضرة أوجه التعاون بين مختلف جهات التحقيق، ومظاهر معيقات التحقيق، والجزاء المترتب على بطلان التحقيق، وأوضح المحاضر

صلاحيات ومهام ممثل النيابة العامة، ومسؤوليات الشرطة.

نظمتها إدارة التدريب دورة في التأهيل القيادي للمتدربين الجامعيين



التدريبية العديد من الموضوعات المختصة بمسار التطوير القيادي من ضمنها إطار الصفات القيادية، التواصل الفعال، التنوع والاختلاف البشري، الملاحظات التقييمية، القيادة وأساليب القيادة، بناء العرق، تطوير العرق، العمل الجماعي، مراحل اتخاذ القرار.

نظمت إدارة التدريب بكلية الشرطة دورة في التأهيل القيادي للدفعة الثالثة من الدورة التأهيلية الحتمية للجامعيين، وذلك لتسهم في تطوير المواهب والقدرات القيادية للمشاركين. من أجل تحقيق الأهداف المهيبة والشخصية على مستوى قيادة العرق. تناولت الدورة

وقعت كلية الشرطة مؤخراً عقد لإنشاء مقرها الجديد، حدثنا عن هذا المشروع، ومنتى تتوقعون الانتهاء من أعمال التنفيذ؟

بدأت الشركة المنعقدة لمقر الكلية الجديد في مباشرة تنفيذ أعمال البناء، ومن المتوقع الانتهاء منه خلال عامين ونصف إلى ثلاثة أعوام، ويتضمن مبنى لإدارة الكلية ومجمع رياضي متكامل وميدان التدريب الرئيسي، إلى جانب منصة رئيسية ومنصات لكبار الزوار والعاثلات، ومبانٍ تعليمية وتكنات للطلاب، وكذلك مجموعة من المباني الخاصة بالميز وصالات الطعام والأمن الرئيسي والمسجد، ومبنى قادة السرايا والبوابة الرئيسية ومبنى الزائرين. ويضم المشروع كذلك أربعة مبانٍ تعليمية، مكونة من دور أرضي وآخر علوي بمساحة إجمالية تبلغ ٤٤١٦٠ متراً مربعاً كما يضم أربعة مبانٍ أخرى عبارة عن تكنات للطلاب، يتكون كل منها من دور أرضي، وثلاثة أدوار علوية، بمساحة إجمالية تبلغ ٢٤٠٠٠ متر مربع.

ويتمتع المقر الجديد بجميع الإمكانيات والمنتطلبات الحديثة التي تساعد على مواجهة الجريمة الحديثة المتطورة العابرة للحدود المستخدمة للتقنيات الحديثة، حيث يحظى المبنى الجديد بجميع المساعدات التعليمية الحديثة، التي تواكب التطور، بالإضافة إلى توافر المدربين في المجالات العسكرية والرياضية.

وفي هذا الصدد دعوني أعرب عن فخري بهذا الصرح التعليمي والشرطي المميز، حيث أنه ومنذ صدور قرار حضرة صاحب السمو الشيخ نهيي بن حمد آل ثاني أمير البلاد المعدي، رقم ١١١ لسنة ٢٠١٢م القاضي بإنشاء وتنظيم كلية الشرطة، وكذلك بالنظرة الثاقبة ليعالي الشيخ عبد الله بن ناصر رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بتهيئة المناخ المناسب للكلية، عكست مجموعة من العرق الأكاديمية وفرق الامتداد والكادر البشري، لبناء كلية شرطة يشار إليها بالبنان، والحمد لله اكتمل العقد هذا العام بانضمام الدفعة الرابعة، حيث تتراوح أعداد مرشحي الكلية نحو ٤٥٠ طالب، بالإضافة إلى دورة خاصة لخريجي الجامعات المدنية من مختلف التخصصات التي تحتاج إليها وزارة الداخلية، وتتضمن الدورة خريجين من كليات الطب والهندسة والقانون والإدارة وغيرها.

يتلقى مرشحو الكلية خلال أربعة سنوات عدد من المقررات في العلوم الشرطية والقانونية، إلى جانب التدريبات العسكرية، حدثنا عن نظام الدراسة في الكلية؟

الدراسة في الكلية نظام الأربعة سنوات يحصل بعدها الخريجين على شهادة البكالوريوس في القانون والعلوم الشرطية، وهنا يمكن القول أن كلية الشرطة من الكليات المتقدمة والمتطورة وخاصة من ناحية منح الشهادة، فهناك بعض الكليات الشرطية تمنح شهادة البكالوريوس وبعضها تمنح درجة الدبلوم، ولكننا رأينا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، وقد كان منح شهادة البكالوريوس بمثابة دافع للطلبة للالتحاق بالكلية، وشهدنا خلال الثلاثة سنوات الماضية إقبال من الطلبة القطريين بشكل كبير للحصول على شرف خدمة قطر من خلال الالتحاق بهذا الصرح الذي يعتبر إحدى روافد وزارة الداخلية في إعداد الكوادر البشرية وتحقيها لرؤية قطر ٢٠٣٠م الخاصة بالعنصر البشري وتنميته، لإعداد قيادات واعدة لخدمة الوطن والمجتمع.

العميد الدكتور محمد عبدالله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة

كلية الشرطة تنظم مؤتمر انترنا لمكافحة الإرهاب

كشف العميد د. محمد عبدالله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة، عن استضافة الدوحة مؤتمر الرابطة الدولية لاتحاد كليات ومعاهد الشرطة «انترنا» خلال شهر أبريل المقبل، بمشاركة أكثر من ٦٠ كلية، ويستمر لمدة ثلاثة أيام يناقش خلالها مكافحة الإرهاب، وإدارة المناسبات الرياضية الكبرى، وأكد أن تخريج الدفعة الأولى من الكلية خلال يناير ٢٠١٩، حيث تجري الاستعدادات على قدم وساق لهذا الحدث التاريخي في مسيرة كلية الشرطة، مشيراً إلى حفل التخرج سيشهد عروض عسكرية جديدة بعيدة عن المألوف، واعرب مدير عام كلية الشرطة عن ارتياحه باكتمال جميع الدفعات داخل الكلية، موضحاً أن العدد الكلي للمرشحين يبلغ نحو ٤٥٠ طالب حيث تتراوح كل دفعة ما بين ١١٠ إلى ١٢٠ طالب، بالإضافة إلى مرشحي خريجي الجامعات المدنية ويبلغ عددهم حوالي ٦٥ طالب.

وأوضح أن كلية الشرطة جاهزة لزيادة قدرتها الاستيعابية، منوهاً في الوقت نفسه أن قبول الطلاب يُرسم من قبل إدارة الموارد البشرية بوزارة الداخلية وفقاً للاحتياج الفعلي السنوي للوزارة، وتطرق العميد د. محمد عبدالله المحنا المري إلى مجموعة من الموضوعات حول الخطط المستقبلية والحالية لكلية الشرطة، فإلى مضابط الحوار..



مبنى لإدارة
الكلية ومجمع
رياضي متكامل
وميدان للتدريب
الرئيسي

الانتهاء من
تشيد المقر الجديد
للكلية خلال عامين
ونصف إلى ثلاثة
أعوام

مكافحة
الإرهاب والجرائم
المستحدثة



يكونوا نواة للقائمين على هذا الحدث الكبير في إدارة مناسبات واحتفالات الفعالية، من ناحية أمن الملاعب وإدارة الجماهير، وكيفية التعامل مع فض المظاهرات والشغب، واستقبال الضيوف وغيرها.

ومن المقررات التي تتميز بها كلية الشرطة عن نظيراتها حول العالم، مقرر خاص بتنمية المهارات القيادية، وهو مقرر يدرس منذ السنة الأولى وحتى سنة التخرج، ويعمل على خلق شخصية ضابط شامل قادر على القيادة في جميع الجوانب الشرطية.

هناك تطوير وتحديث مستمر للمناهج، بل وتقييم كل فصل من الفصول الدراسية، سواء أن كان يشتمل على الطالب أو البيئة التعليمية أو المقررات الدراسية، أو حتى على عضو هيئة التدريس أو المدرس، فهناك تقييم مستمر ومكتب خاص بالاعتماد الأكاديمي، ومكتب ضمان الجودة، يتابع هذا التطوير المستمر في المناهج والمقررات الدراسية.

ينلقى طلبة الكلية 4 فصول دراسية يسبقها فصل تأسيسي ينقسم إلى قسمين، فصل أولي وهو عبارة عن 40 يوم بعد التحاق الطالب بالكلية، ويهدف إلى تحويل الطلاب من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية عبر أسلوب تقني حديث يحافظ على كرامة الإنسان، ويحث الطالب على احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان ودستور دولة قطر وخصوصاً الباب الخاص بالحريات العامة واحترام وحفظ اسرار المواطن والمقيم على قدم السواء، والعلاقة والتواصل مع فئات المجتمع المختلفة. ومن ثم ينتقل إلى القسم الثاني مع إضافة جرعات أكاديمية بسيطة متعلقة بالحاسب الآلي والإسعافات الأولية والدفاع المدني، وهي تهدف إلى تأهيل الطالب للدخول إلى الفصل الأكاديمي الأول. وتتخلل جميع الفصول الأربعة اللاحقة مواد أكاديمية شرطية ومواد مساعد تم وضعها بشكل منهجي وتتبعي لعض المقررات، بالإضافة إلى الأسلوب الحديث من حيث نقل المهارات، فنحن نختلف ونتميز عن الكليات الأخرى على مستوى العالم من خلال ورش العامل والعمل الجماعي والتطبيقات الميدانية العملية والابتعاد عن المحاضرات التقليدية، سواء داخل القاعات أو خلال التطبيقات الميدانية في مسرح الجريمة والعمليات والدفاع المدني وأمن الملاعب وغيرها.

مقررات جديدة بكلية الشرطة

وماذا عن آخر التحديثات التي أدخلتها الكلية على المقررات الدراسية؟

تتميز كلية الشرطة بتدريس المواد الدراسية العصرية الحديثة، مثل مادة خاصة بالجرائم المستحدثة، وهي مادة تتضمن دراسات حول مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى مكافحة غسيل الأموال والتنظيمات الإجرامية، وقد تم زيادة الجرعة في هذه المادة خلال الفترة الأخيرة. ومن المقررات الحديثة أيضاً القيادة القانونية، وهي مقرر بحثي علمي يتميز بالمشاركة والعمل الجماعي، وقد تناولنا خلال هذا العام الأبعاد القانونية للحصار، وهو مقرر حديث جداً، تناول جميع الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها لإجراءات الحصار المفروض ضد قطر.

كذلك هناك برنامج خاص بالمحاكاة الصورية، وهو تدريب عملي على الانتقال إلى مسرح الجريمة وكيفية المحافظة عليه، والتأمين الذاتي لفريق مسرح الجريمة والجمهور، والمحافظة على الأدلة، وكذلك التعامل مع المواد المضرة بصحة الإنسان إن وجدت. ومن ثم الانتقال إلى الدور الآخر وهو البحث الجنائي والتحقيق الجنائي في أطراف القضية والاستعانة بالتقنيات والخبرات المختلفة لجهات الدولة.

ومن بعد ذلك ينتقل المرشح لمرحلة النيابة العامة وما يتعلق بمساع الأقوال وكيفية التعامل مع المحاكم المختصة، وتدريبهم على الشهادة والوقوف أمام المحاكم. وهناك مقررات شرطية أخرى مثل الشرطة المجتمعية والاتصال الفعال وفن التعامل مع الجمهور، إذ أن دور الشرطة لا يقتصر فقط على الجانب الأمني، وإنما هناك أدوار خدمية تقدمها وزارة الداخلية. كما أن هناك مقررات شرطية للعمل الميداني، من منطلق أن رجل الشرطة هو المستجيب الأول، إلى جانب ذلك هناك مقررات خاصة بأمن الملاعب، وكما تعلمون نحن مقبلون على استضافة مونديال 2022م، لذلك ندرّب مرشحي الكلية على أن

نهدف لتخريج قيادات عصرية تحترم حقوق الانسان

خضع مرشحي الكلية لعدد من الدورات التدريبية في الغطس والقفز المظلي، هل من خطط لإضافة دورات تدريبية جديدة؟

بالفعل لدينا دورة جديدة ابتداء من العام الحالي، وهي دورة الصاعقة، وبذلك سيحمل مرشحو الكلية عند تخرجهم ثلاثة أوسمة على صدورهم، خاصة بالقفز المظلي والغطس والصاعقة، وهي من الدوافع التي تعزز الرغبة والاصرار في التخرج من كلية الشرطة.



الكلية جاهزة لزيادة قدرتها الاستيعابية

عقدت كلية الشرطة العديد من اتفاقيات التعاون مع نظيراتها حول العالم، ما مدمد الاستفادة من هذه الاتفاقيات؟

تولي دولة قطر اهتمام خاص بتطوير العملية التعليمية بشكل عام، بما في ذلك المجال الأمني، حيث تسعى من خلال كلية الشرطة إلى تخريج قيادات شرطية عصرية تحترم حقوق الإنسان وتعمل على أمنه وتقدم أفضل الخدمات. ولذلك وقعت كلية الشرطة عدد من الاتفاقيات التعليمية والتدريبية، للاستفادة من الخبرات العالمية والحلقة، نذكر منها على المستوى المحلي، اتفاق الكلية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وجامعة قطر، ومركز قطر للمناظرات، ومكتبة قطر الوطنية، وكلية أحمد بن محمد العسكرية، وغيرها من الجهات المحلية، أما على المستوى الخارجي، لدينا اتفاقيات تعاون مع جامعة مانشستر، وكليات الشرطة بالجمهورية الصينية والجمهورية التركية، إلى جانب عدد من المذكرات والاتفاقيات الأخرى، التي تهدف للاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

وأستطيع القول انتظروا مخرجات الكلية في العمل الميداني، رجل شرطة بنوب عصري محصناً بالقيم والأخلاق الحميدة، ومحصناً بالمعرفة والعلوم المختلفة، ومحصناً باحترام حقوق الإنسان، وباحترام الحريات وكل من يعيش على هذه الأرض الطيبة، وسوف ثرون في الميدان رجال شرطة ندرنا أنفسهم في خدمة وطنهم، وسوف يكون ملموس بإذن الله وخير إثباتنا هو البرهان بإذن الله.

هل من المنتظر أن نشاهد مستقبلاً انضمام عناصر نسائية إلى كلية الشرطة؟

العنصر النسائي موجود بوزارة الداخلية منذ الثمانينيات والتسعينيات في ضباط قوة الشرطة، وصف ضباط قوة الشرطة، وقد أثبتت كفاءة عالية، وكذلك المديريات الآن يخدمون في وزارة الداخلية، في العمل الأمني والخدمي الذي تخدمه الوزارة للجمهور. أما بالنسبة لمسألة التحاق العنصر النسائي بكلية الشرطة، فإن الكلية ستكون على أتم الاستعداد لوضع الخطط والبرامج لاستيعاب العنصر النسائي متى ما دعت الحاجة بحسب توجيهات قيادة وزارة الداخلية.

من المؤكد أن مرشحي الكلية يتلقون تدريبات ومقررات خاصة تؤهلهم للمشاركة في تأمين مونديال ٢٠٢٢م، ماهي أبرز هذه التدريبات؟

أولاً للكلية بعد نظر في كيفية الاستفادة من مخرجاتها ومتخرجيها، وهناك تعاون مع جهات مختلفة بالدولة، من المنظمين لمونديال قطر ٢٠٢٢م، وقد قمنا بإعداد العدة لأبنائنا منذ لحظة دخولهم لكلية الشرطة، من حيث استحداث مقرر خاص بالعمليات الشرطية، يشتمل على أمن المنشآت والملاعب وكذلك إدارة الحشود في المناسبات الرياضية، في الانتقال إلى الملاعب والعودة من الملاعب، والأمن داخل الملاعب والتفتيش الأمني وغيرها من الأمور، وعدم

منح الفرصة للمشادات بين الجماهير سواء من ناحية الكاميرات أو في التعامل مع الجمهور، بالإضافة إلى مادة أخرى في إدارة المواقف الأمنية، وكيف يدير ضابط خريج حدث قد يحدث في الفندق الذي يقم فيه اللاعبين، أو في احتكاك الجمهور مع بعضهم البعض.

وكذلك ندرج أبنائنا في مانشستر على أمن الملاعب وحضروا مباريات في الدوري الإنجليزي، وتم تدريبهم من خلال غرفة العمليات وعلى إدارة مثل هذه الحشود، وكان كل ١٠ طلاب معهم مدرب من شرطة مانشستر، وعادوا بعد ذلك وحضروا مباريات في الدوري القطري، وتدريبهم على أمن الملاعب القطرية، مما أكسبهم الشرطة المجتمعية وفن التعامل مع الجمهور، وقطر سبق أن قامت بتنظيم دورة الألعاب الآسيوية في العام ٢٠٠٦م، وقام معهد الشرطة بتدريب الكوادر حوالي ١٠ آلاف مدني لهذه المناسبة، فالكلية حريصة على تجهيز وإعداد أبنائنا لتحمل مسؤوليتهم وخدمة وطنهم، من حيث الإدارة والعلاقات العامة وإدارة الحشود، وفي تنظيم المباريات وإدارتها على أكمل وجه بإذن الله، وسوف يكون لكلية الشرطة حضور من خلال طلبة الكلية الذين لا يزالون على رأس عملهم في كلية الشرطة والطلبة الذين سوف يتخرجون خلال الأعوام القادمة، وسيكونون في الميدان بعقلية رجل الشرطة الغذ والوعي المدرك بالخبرة المكتسبة في مجال عمله والإعداد المسبق في هذا الجانب فيما يخص كأس العالم، وقطر قادرة على هذا القيادة بإعطاء نموذجاً عربياً مشرفاً يحتذى به، وكما يقول حضرة صاحب السمو أن قطر تحب التحدي في مثل هذه المناسبات، التي اختبرت فيها أكثر من مرة، وأثبتت جداتها ونجاحها بامتياز بشهادة القاضي والداني، وإن شاء الله دور كلية الشرطة في هذا الجانب سيكون دروا مشرفاً وملبوساً للعيان، وإذن الله نفتخر جميعاً بمخرجات كلية الشرطة في خدمة دولة قطر من خلال كأس العالم ٢٠٢٢م.

لكلية دور مجتمعي من خلال مشاركتها في المناسبات الوطنية المختلفة، حدثنا عن طبيعة مشاركتكم المقبلة؟

مشاركاتنا في احتفالات المسير الوطني المقبل أو في درب الساعي نقول انتظروا كلية الشرطة وانتظروا منها الجديد، ودائماً ترقبوا وأجعلوا الانتظار عليها كإعلاميين، وانتظروا ماذا تريد أن تصنع كلية الشرطة؟ ليس لدينا سقف في نظرتنا للأمام والثقف مفتوح ولم نذكر أننا وصلنا القمة لأن رغبتنا جامعة في الوصول دائماً إلى الريادة والقيادة، وكل يوم لابد أن يكون هنالك تميز في الوصول إلى الجديد والمبهر وإلى عمل منطقي مقبول بالنسبة للجميع، يعكس صورة كلية شرطة يتخرج منها قادة المستقبل، ونؤكد دائماً على كلية قادة المستقبل لأنهم قادة، مثل ما ذكرت في مرة رداً على سؤال صحفي قال مصنع الرجال، فقلت له مصانع الرجال هي مجالسهم عند أبائهم وأجدادهم نحن نصقل هذه المواهب ونخرجها إلى الميدان، ولكن مصنع الرجال الحقيقي هو مجالسهم، وهم بأنون إلينا من مجالس رجال، ومن أماكن صنعوا في فيها أبنائنا وأخرجوهم لنا رجال، نحن دورنا اكتشاف هذه المواهب والأخذ بيدها في خدمة وطنهم.

استعدادات مكثفة لتخريج الدفعة الأولى يناير 2019

حفل التخرج سيشهد عروض عسكرية جديدة بعيدة عن المؤلف

تعاون مستمر مع الجهات المعنية بتنظيم المونديال 2022



المؤتمر السنوي السابع للرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة THE 7th ANNUAL INTERPA CONFERENCE

Doha - Qatar الدوحة - قطر
2-4 April 2018 ٢-٤ أبريل ٢٠١٨

THE INTERNATIONAL ASSOCIATION OF POLICE ACADEMIES

HISTORY

The International Association of Police Academies (INTERPA), a worldwide association for cooperation in police training among police academies or equivalent institutions, has been founded in Istanbul by an initiative of the Turkish National Police Academy on July 2nd, 2011 with the participation of 24 Police Academies and equivalent institutions from 22 countries.

The idea of establishing the INTERPA has arisen from the need of setting up a communication and collaboration platform for police training institutions to boost up the efficiency and effectiveness of police education and training on a global level. In this manner, the association ultimately aims to enhance the capacity of training in policing and increase the policing standards in line with the international law and human rights requirements throughout the world.

The principles of creating INTERPA are the following:

- A Worldwide Association,
- Uncontested Training Platform,
- Institutional Membership,
- No Financial Burden,
- Flexible Organizational Structure,
- Flexible Working Procedure.

INTERPA carries out its activities without entering in competition with the other international institutions providing police cooperation. Within this scope; membership to INTERPA shall not affect the rights and obligations of the parties arising from their membership or their legal status in the other international institutions.

Based on the principles of reciprocity and equality among the member countries, INTERPA has been thriving to achieve its goals and objectives gradually and progressively becoming one of the leading organizations in the field of policing, police education and training with its 67 members from 52 countries.

MISSION AND VISION

- Maximizing the cooperation and coordination among the member police training institutions in the field of police training by optimizing the existing sources and sharing the best practices and researches carried out in this field,
- Making possible to conduct exchange programs among the national training institutions for directors, trainers and students from these institutions,
- Increasing the management capability of the high-level directors by means of joint programs.

المؤتمر السنوي السابع للرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة THE 7th ANNUAL INTERPA CONFERENCE

Doha - Qatar الدوحة - قطر
2-4 April 2018 ٢-٤ أبريل ٢٠١٨

الرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة

نبذة تاريخية

الرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة هي جمعية دولية تهدف الى دفع التعاون في مجال تدريب الشرطة بين أكاديميات الشرطة والمؤسسات التدريبية المماثلة. وقد تأسست بمدينة إسطنبول بمبادرة من أكاديمية الشرطة الوطنية التركية في ٠٢ يوليو ٢٠١١ بمشاركة ٢٤ أكاديمية وكلية من ٢٢ دولة.

وقد نشأت فكرة تأسيس الرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة من الحاجة الى إنشاء منصة للتواصل والتعاون بين مؤسسات تدريب الشرطة بهدف الرفع من كفاءة وفاعلية تعليم وتدريب الشرطة على المستوى العالمي. وبناء على ذلك فإن الهدف الأسمى للرابطة يتمثل في رفع القدرات التدريبية في مجال العلوم الشرطية وتحسين معايير العمل الشرطي بما ينماشى ومتطلبات القانون الدولي وحقوق الانسان على مستوى العالم.

اما المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرابطة فهي:

• العالمية، أي أن الرابطة هي منظمة دولية

• اعتبار الرابطة منصة تدريبية فعالة

• تقوم الرابطة على أساس عضوية المؤسسات المشاركة

• عدم وجود أعباء مالية

• مرونة الهيكل التنظيمي

• مرونة اجراءات العمل

وتجدر الاشارة الى أن الرابطة تتعد أفعالها بعيدا عن مفهوم المنافسة مع أي مؤسسة أو منظمة دولية أخرى تشجع على التعاون في المجال الشرطي. وبالتالي فإن العضوية بالرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة لا تؤدي الى المساس بحقوق وواجبات الأعضاء الناتجة عن عضويتها أو وضعها القانوني في أي مؤسسة دولية أخرى. وانطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل والمساواة بين كافة أعضائها، سعت الرابطة الى تحقيق أهدافها لكي تصبح إحدى المنظمات الرائدة في مجال تعليم وتدريب الشرطة وذلك بفضل جهود أعضائها اللذين يبلغ عددهم حاليا ٦٧ عضوا من ٥٢ دولة.

الأهداف والرؤية:

تتمثل أهداف ورؤية الرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة فيما يلي:

- دفع التعاون والتنسيق بين المؤسسات العضوة في مجال تدريب الشرطة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والامكانيات المتاحة ومن خلال تبادل الخبرات والفضل الممارسات والبحوث المنجزة في هذا المجال.
- تسهيل عملية تبادل البرامج التدريبية بين المؤسسات العضوة لغائدة المسؤولين والمدربين والطلبة المنتهين الى هذه المؤسسات.



المؤتمر السنوي السابع للرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة
THE 7th ANNUAL INTERPA CONFERENCE

Doha - Qatar الدوحة - قطر
2-4 April 2018 ٢-٤ أبريل ٢٠١٨

THE INTERNATIONAL ASSOCIATION OF POLICE ACADEMIES

THE ANNUAL INTERPA CONFERENCES:

Since the foundation of the association, INTERPA successfully organized and carried out 6 (six) International Conferences, 6 (six) General Council Meetings and 12 (twelve) Executive Board Meetings in various countries. During those events, all members exchanged their experiences and best practices, conducted scientific and academic researches in the field of policing and contributed each other for the enhancement of management and training capacities of their national police training institutions.



المؤتمر السنوي السابع للرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة
THE 7th ANNUAL INTERPA CONFERENCE

Doha - Qatar الدوحة - قطر
2-4 April 2018 ٢-٤ أبريل ٢٠١٨

الرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة

المؤتمرات السنوية

منذ انشائها، نظمت الرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة بنجاح ست مؤتمرات دولية وست اجتماعات للجمعية العامة واثني عشر اجتماعا للجنة التنفيذية وذلك بمختلف الدول. وقد كانت هذه الفعاليات مناسبات سانحة تمكن خلالها المشاركون من تبادل خبراتهم واجراء بحوث علمية واكاديمية في مجال العلوم الشرطية من شأنها تطوير القدرات الادارية والتدريبية للمؤسسات التدريبية الوطنية.





استراتيجيات المسؤولية المجتمعية بكلية الشرطة

” يثير موضوع المسؤولية المجتمعية عدة قضايا تتعلق بالمفهوم وتطوره ودلالاته وأبعاده الاقتصادية، وأصبح من الضروريّ اليوم دراسة هذا الموضوع من زوايا مختلفة، نظراً إلى تنامي دور المؤسسات في تنمية المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار، فالمسألة الأمنية لم تعد مقتصره على الحكومات ومؤسساتها الرسمية، وأصبح الأمن بموجب ذلك مشغلاً عاماً تهتم به كل مؤسسات المجتمع وأفراده، وأمام هذه التغيرات السياسية والمجتمعية، أصبح بإمكان المؤسسات الاقتصادية والأهلية أن تقوم بدور مهم في تطوير المجتمع وتحقيق السلم المجتمعي. “

المجتمعية عدة أطراف من قبيل المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات التجارية والصناعية والسياحية والمنظمات الدولية والإقليمية. وتلاحظ اهتماماً متزايداً بالمسؤولية المجتمعية بدولة قطر في السنوات الأخيرة إذ أصبح لها الأولوية من حيث تحويل المؤسسات إلى شركاء في التنمية المستدامة.

وبأني اهتمام كلية الشرطة بالمسؤولية المجتمعية في إطار اهتمامات الجامعات العالمي بهذا الموضوع. ولقد رأينا اهتمام جامعة قطر بقضايا المسؤولية المجتمعية.

وجددير بالذكر أن مصطلح المسؤولية المجتمعية ظهر أساساً بعد الحرب العالمية الثانية. وانتشر في سبعينيات القرن العشرين. عندما ظهر المصطلح في بدايته كان يدل على الأعمال الخيرية والهيئات والمساعدات المالية التي تعطيها الشركات. ثم تطوّر المفهوم ليشمل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد وحماية المستهلك وتنمية المجتمع والبيئة وتحقيق السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي.

إنّ حديثنا عن المسؤولية المجتمعية ودورها في تحقيق الأمن الشامل يدفعنا إلى الحديث عن الأمن المجتمعي في مفهومه العميق، وقد نسهم في هذه المسؤولية

الرائد الدكتور / جبر حمود جبر النعيمي
مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية
وعضو هيئة التدريس بكلية الشرطة



- ◀ تطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية في الكلية من خلال البرامج الدراسية والجهود الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب
- ◀ أولت كلية الشرطة منذ تأسيسها اهتماماً كبيراً بالانفتاح على المجتمع القطري والتواصل مع مؤسساته المختلفة
- ◀ دور ريادي للكلية في ترسيخ ثقافة المسؤولية الأمنية من خلال المشاركة في فعاليات درب الساعي
- ◀ اتفاقيات التعاون والشراكات مع مؤسسات قطرية وأجنبية في مجالات متنوعة عكست انفتاح الكلية على محيطها ودورها الفعال بتعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية

البشرية التنموية الاقتصادية



وفي نسخة العام ٢٠١٧ اشتمل مقر الكلية بدرب الساعي على معرض لتراث وزارة الداخلية الموثق، وضم أهم المقتنيات الموجودة بمتحف الوزارة مدعوم بالصور وموثقه بالتواريخ. إضافة عرض أحدث الأنظمة الالكترونية الأمنية والخدمات التي تعمل عليها وزارة الداخلية.

واستطاعت كلية الشرطة من خلال درب الساعي أن تتواصل مع المواطنين بمختلف فئاتهم العمرية والمُجتمعية، وأجابت عن أسئلتهم. كما نظمت مسابقات متنوعة، وتعلّقت أسئلة المسابقة بالشأن الأمني ودولة قطر والعمل الشرطي عموماً. وساهم هذا النشاط المجتمعي في ترسيخ روح المسؤولية المُجتمعية لدى المشاركين.

وتعكس مشاركة كلية الشرطة السنوية في درب الساعي فلسفة اجتماعية عميقة ومنهجاً يتسجم مع رؤية قطر ٢٠٣٠ التي تؤكد على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري باعتبارها أساس كل تقدم، ولذلك تعمل كلية الشرطة - كلما سنحت لها الفرصة بذلك- على توعية الشباب والمساهمة في بناء شخصيتهم المبدعة وتدريبهم في مجالات مهمة تحقق الأمن والسلام، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال فقط تدريب أكثر من المئات من طلبة المرحلة الابتدائية على التدرّبات العسكرية والشرطية.

وفلسفتها، ولقد دأبت كلية الشرطة على المشاركة في معرض الكتاب ومعرض الجامعات للتعريف بالأمن ورسالته، كما استطاعت الكلية من خلال فعاليات درب الساعي في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧م أن تقوم بدور ريادي في ترسيخ ثقافة المسؤولية الأمنية، وتقريب المواطنين والمقيمين من قضايا الأمن ومشاغله، وتبثت مشاركة كلية الشركة في إرساء فريضة متكاملة للعمليات والتدريب، وتحتوي ميدان موانع وميدان رمابة ومطار بحاكي الإجراءات التأمينية ومسرح الجريمة على شكل منزل، وساهمت هذه الأنشطة في تعريف عموم الناس بخصوصيات العمل الأمني ومراحل التحقيق.

كما احتوى جناح كلية الشرطة بدرب الساعي على معرض يضم الأزياء المتعلقة بطلبة كلية الشرطة سواء كانت أزياء الرياضة أو بذلات التدريب العسكري أو البدلات الأكاديمية أو بدلات المراسم، وتحسب عدد كبير من الشباب لهذه الأزياء، مما سيرغبهم أكثر في خدمة الأمن من عدة مواقع اجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك عرضت كلية الشرطة في جناحها بدرب الساعي، مجموعة من الأسلحة المستخدمة في التدرّبات العسكرية المختلفة والأجهزة الرياضية المتنوعة المستخدمة في تدريب المرشحين ورفع مستوى اللياقة لديهم.

المسؤولية المُجتمعية توجد في صلب اهتمامات دولة قطر، إذ اعتبرت القيادة الرشيدة أن التنمية المستدامة جوهر كل تقدم، ولذلك أكدت رؤية قطر ٢٠٣٠ على تطوير الكفاءات البشرية وإشراك كل مؤسسات المجتمع في تحقيق التنمية المنشودة.

وتعد مخرجات الكلية ومناهجها الدراسية والجهود الأكاديمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب مؤشرات تؤكد تجذر مفهوم المسؤولية المجتمعية في كلية الشرطة.

وجدير بالذكر أن كلية الشرطة عقدت عدة اتفاقيات تعاون وشراكات مع مؤسسات قطرية وأجنبية في عدة مجالات (حقوق الإنسان، البحث العلمي، المكتبات، المناظرات)، وتؤكد هذه الاتفاقيات رغبة كلية الشرطة الحقيقية في الافتتاح على محيطها والاستفادة من بقية المؤسسات القطرية والقيام بدور فعّال في ترسيخ ثقافة المسؤولية المُجتمعية.

وأولت كلية الشرطة بدولة قطر منذ تأسيسها ٢٠١٣م اهتماماً كبيراً بالافتتاح على المجتمع القطري والتواصل مع مؤسساته المختلفة، ولا يمكن هنا أن نتحدث عن مختلف الأنشطة ذات البعد الاجتماعي، وسنذكر فقط أهم هذه الأعمال وأقربها لروح المسؤولية المُجتمعية

ويمكن للجامعات تقديم الكثير في مجال المسؤولية المُجتمعية باعتبارها مسؤولية أمنية بدرجة أولى، ويكون ذلك من خلال توعية الطلبة وتطوير الشراكات الاستراتيجية مع القطاعات المُجتمعية المختلفة، وتشجيع الطلبة على خدمة المجتمع في أبعاده المحلية والإقليمية والدولية، كما تهتم الجامعات بتدريب الطلبة على الأنشطة المُجتمعية من قبيل مكافحة الأمية والإدمان ونشر الوعي البيئي والصحي والربط بين البحوث العلمية وقضايا المجتمع المحلي.

يندرج الحديث عن استراتيجيات المسؤولية المُجتمعية بكلية الشرطة بدولة قطر ضمن خطاب أعم يتعلق بواقع المسؤولية المُجتمعية بدولة قطر في ضوء رؤية قطر ٢٠٣٠ من جهة وخصوصية المؤسسات الجامعية في هذا المجال.

واستعادت كلية الشرطة من رؤية قطر ٢٠٣٠م لتحقيق نجاحات كبيرة في مجال الافتتاح على قضايا المجتمع وتطوير المسؤولية المُجتمعية، وتقوم رؤية قطر على أربع ركائز أساسية تتمثل في التنمية البشرية والتنمية المُجتمعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، وتعتبر هذه الركائز العمود الفقري للتنمية المستدامة والمسؤولية المُجتمعية، التي تخرّب في أعماق التراب القطري لتصل الحاضر بالماضي في تناغم وانسجام، ونفهم مما سبق أن

وقد نظمت اللجنة الأمنية باللجنة العليا للمشاريع والإرث بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). المؤتمر الأول لسلامة وأمن الفعاليات الكبرى بمشاركة ٣٥٠ خبيراً أمنياً من ٦٥ دولة ومنظمة دولية هدف المؤتمر إلى، وضع التدابير والاحتياطات الأمنية الخاصة بالأحداث الرياضية الدولية، وتنفيذها في إطار التحضير لتلك الأحداث والفعاليات، ويساهم في تحديد الترتيبات الأمنية اللازم اتخاذها خلال البطولات الرياضية التي ستنظم في قطر في عام ٢٠٢٢م.

كما سيخلف إرثاً دائماً في هذا المجال نستفيد منه أجهزة إنفاذ القانون في العالم، إذ يجمع عدداً من البلدان التي استضافت أحداثاً رياضية دولية كبرى ناجحة لعكس أفضل الممارسات والنجاحات المحققة والدروس المستخلصة، بما يعزز من تحضيرات البلدان التي تعزم تنظيم مثل هذا النوع من الفعاليات في المستقبل من خلال تزويدها بأحدث المعارف والخبرات.

وسيتيح المؤتمر للبلدان الأعضاء في الإنتربول الوصول مباشرة إلى شبكة عالمية من خبراء سلامة وأمن الألعاب الرياضية والاستفادة من الخبرات لإنشاء الاستعدادات الأمنية الخاصة باستضافة حدث كبير، وتصدى المؤتمر الأول لسلامة وأمن الفعاليات الكبرى لعدد من القضايا الرئيسية في هذا المجال من خلال التركيز على ما يلي:

مناقشة بيئة التهديدات الحالية وآثارها على الأحداث الكبرى.

الجغرافيا السياسية وتأثيرها على الأحداث الرياضية.

نماذج من العمل الشرطي القائم على المخاطر فيما يتعلق بالأحداث الرياضية الكبرى.

الاستجابة لبيئة التهديدات الآخذة بالتطور.

مناخة البنية التحتية الحيوية للحدث.

وبما أن الأمن هو الأهم بالدرجة الأولى في بطولة العالم

٢٠٢٢ والسلامة مهمة لجميع الشركاء في الفعالية حتى

آخر ركلة كرة، ولضمان أن كأس العالم ٢٠٢٢ آمنة وخالية

من الأخطار على نفس قدر الاستمتاع، فقد وقعت قطر

معاهدة لمحاربة الإرهاب وتحويل الإرهاب مع الولايات

المتحدة الأمريكية في ١١/٧/٢٠١٧م، كأول دولة في

منطقة الشرق الأوسط تبادر لتوقيع مثل هذه الاتفاقية.

ونحن هنا في قطر فخورون جداً بأننا نعيش في واحدة من أكثر دول العالم أمناً واستقراراً. فقطر تستضيف أكثر من ٩٠ حدثاً رياضياً رئيسياً كل عام، وقد كفل التخطيط الدؤوب والدقيق لهذه الأحداث نجاحاً متقطع النظر وتسلماً آمناً في كل مرة.

ووفقاً لتقرير السلام العالمي إن دولة قطر أمن دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدار آخر عشر سنوات، وهي من أمن عشر دول على مستوى العالم جنباً إلى جنب مع سويسرا وستغافورا، وذلك على مستوى المجال الاقتصادي والسياحي والطيران. وبما أن دولة قطر مقبلة على استضافة أهم حدث رياضي عالمي (كأس العالم فيها ٢٠٢٢) فسوف تتناول في هذا المقال التنظيم القانوني الأمني للفعاليات الرياضية الكبرى في الوقت الحالي.

جدير بالذكر أنه قد جرت العادة أن تشكل لجنة بقيادة (لخويا) وأمن الملاعب بالإضافة إلى الجهات الأخرى لدى قيام البطولات الرياضية، إلا أنه لا وجود لآلية ثابتة ومحددة وقوانين تنظم عملية تنظيم واستضافة هذه الفعاليات الرياضية. لكن بعد إنشاء اللجنة الأمنية العليا أصبحت هي الجهة المنوط بها قيادة العمليات الأمنية في الفعاليات الرياضية في الدولة.

إن الأحداث الرياضية الكبرى تتطلب بناء استراتيجيات أمنية فعالة ومستدامة، وحيث أن كأس العالم حدث عالمي كبير يحتاج أن يكون أكثر تنظيماً؛ ارتأت اللجنة العليا للمشاريع والإرث أن تطلع على التجارب والخبرات العالمية الأخرى في هذا المجال والاستفادة منها في تنظيم هذا الحدث الكبير ليخرج بالشكل المطلوب، ولأن اللجنة حريصة على ترك بصمة وإرث أمني عالمي بحيث تتوحد الإجراءات المنظمة للفعاليات الرياضية الكبرى مستفيدة من الخبرات السابقة المتراكمة وتقبل إضافة كل ما هو جديد في عالم الوقاية من الجريمة وأمن المنشآت وحماية الأفراد المشاركين؛ برزت فكرة وضع بروتوكول يضم التنظيم الأمني والقانوني للفعاليات الكبرى ويشمل كافة الجوانب الأمنية. وبالنظر إلى أن منظمة الإنتربول هي الجهة المعنية بالجرائم الدولية ومصدر الاحصائيات للمطلوبين أمنياً، فكان لزاماً أن تكون شريكاً رسمياً في وضع هذا البروتوكول.

تستقطب الأحداث الرياضية شريحة كبيرة من الجمهور الساعي وراء المتعة والإثارة، فالجمهور هو الشريحة المستهدفة لمنظمي هذه الأحداث، لذلك كان أمن المشاركين والجمهور والفعالية ذاتها يشكل هاجساً كبيراً لدى القائمين على تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، فمجرد انطلاق إشاعة عن أمر ما يمس الأمن يؤثر سلباً على الحضور الجماهيري وربما يؤدي إلى إلغاء هذا الحدث، كما يؤثر على سمعة البلد المضيف.

التنظيم القانوني الأمني للفعاليات الرياضية الكبرى



الرائد الدكتور/ جاسم محمد العبيدلي
عضو هيئة التدريس وضابط مكتب القانون - كلية الشرطة

تعد الجريمة إحدى المشكلات الاجتماعية، والتي تعاني منها مختلف المجتمعات في العالم أياً كانت ثقافة هذه المجتمعات ومهما بلغ تقدمها، فالجريمة من المشكلات المتعددة المخاطر، لأنها تقع في أي زمان ومكان، وتمثل أكبر خرق للنظام الذي يكفله القانون، كما أنها أبرز مظاهر الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي والقانون في المجتمع.

ارتفاع أسعاره وخطط التنمية الطموحة والكبيرة التي تبنتها الدولة، فقد أصبحت مشكلة انتشار الجريمة في الدولة على درجة كبيرة من التعقيد مما استدعى العمل على مكافحة الجريمة والوقاية منها، مما استوجب دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية وإجراء الدراسات المتخصصة في توزيع الجريمة المكاني والزمني وخصائص مرتكبيها والتعرف على أسبابها وبؤرها وحجمها وطرق مكافحتها بشتى الطرق الممكنة، وكل هذه الجرائم تشكل خطورة على أمن المواطن والمجتمع القطري فاطبقة اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، ومن أمثلة هذه الجرائم التي تخالف الأنظمة والقوانين، جرائم أخلاقية وسلوكية وصلت إلى حد تزويج المخدرات والمسكرات والجرائم الجنسية، والتهديد والسرقه والتسول والاعتداء على الممتلكات والأرواح.

وقد وضعت دولة قطر سياسات أمنية تهدف إلى مكافحة الجريمة، والآثار الناجمة عنها نشترك فيها مختلف أجهزة الدولة بالإضافة إلى المجتمع بأسره، فالتركيز على العقاب وحده لا يمنع الجريمة ولا يحد من تكرارها، فالتدخل السياسي والنهليل للجاني ومنها يجب أن تشتمل السياسات الأمنية على رعاية حقوق الأفراد سواء المواطنين أو الوافدين لأنه أداة الجريمة وضحيها، والاعتراف بحقوقه يدفع به بعيداً عن الجريمة، فإذا انعدمت أسباب الرعاية له فقد انسابته وانطلق في رحلة البحث عن الجريمة.

والجريمة قديمة وقد تراكمت مع ظهور المجتمعات الإنسانية، حيث كان ظهور الإنسان على سطح الأرض ايداناً بظهور الجريمة فقد كان قتل قابيل لأخيه هابيل باكورة هذه الجرائم التي عرفته الإنسانية، والجريمة كظاهرة اجتماعية لا تحدث في كل مكان وعبر الزمان بالتكرار نفسه فهي تتركز في أماكن وتقل في أماكن أخرى وتزداد في أوقات وتتناقص في غيرها، وهي تتركز في الأماكن والأوقات التي تتوفر فيها فرص تساعد الجناة على ارتكابها، وتحدث حينما تكون الفرصة سانحة لاقتربها.

ومع التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يجتاح العالم ازدادت نسب الجرائم في معظم المجتمعات، وخاصة المجتمعات المتقدمة، وقد أخذت هذه المجتمعات تعاني من زيادة نسب الجرائم بين أفرادها، ومن هذا المنطلق، كان لابد من الاهتمام بموضوع جغرافية الجريمة وتحليل انماطها المكانية والزمانية، بالإضافة إلى ظهور نظريات جغرافية الجريمة والتي تبحث في شكل الجريمة جغرافياً ومواطن تركزها وإثر خصائص المكان الزمان على اجتذاب الجناة نحو تحقيق أهدافهم الإجرامية.

ومع تزايد أعداد السكان في دولة قطر وتركزهم في المدن الكبيرة في الدولة بفعل النمو الطبيعي للسكان ومع الزيادة المضطردة للعمال الوافدة عاماً بعد عام للعمل وما يشهده مجتمع دولة قطر منذ بداية السبعينات من متغيرات اقتصادية كبيرة بسبب زيادة معدلات الدخل بسبب زيادة عائد النفط، والطفرة في

التحليل المكاني والزمني للجرائم في دولة قطر

دراسة في جغرافية الجريمة



القيب الدكتور/ دهم ناصر الهاجري
عمادة الشؤون الأكاديمية - كلية الشرطة



مما لا شك فيه أن موضوع الحق في خصوصية البيانات الشخصية الإلكترونية من الموضوعات التي تثير الكثير من التساؤلات القانونية، خاصة في ظل الانتقال من عصر تكنولوجيا المعلومات IT إلى عصر تكنولوجيا البيانات (DT).

معلومات عامة لا تتعلق بالأفراد - لا أشكاله من تداولها في معظم الأوقات بما لا يتعارض مع حق الحصول على المعلومات، أو معلومات ضرورية لضمان سلامة الدولة أو منظومة الدفاع الوطني، وعلى صعيد آخر، فهناك معلومات شخصية يجب أن تخضع لقواعد الحماية، ولإذن صاحبها لجمعها أو معالجتها أو الإفصاح عنها، حيث بسرت وسرعت الوسائل الإلكترونية، وخصوصاً شبكة الإنترنت تداول تلك المعلومات، كما أصبح هناك نشاطات اقتصادية وطيدة الصلة بالانصالات وتكنولوجيا المعلومات، تعتمد على معالجة وتداول المعلومات، مثل نشاطات معالجة البيانات واستضافتها والنشاطات الأخرى ذات العلاقة بها وكذلك نشاطات مراكز الاتصال.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أنشأت شركات دولية خاصة لكي تتخذ كافة التدابير الأمنية التقنية والتنظيمية اللازمة لحماية البيانات الشخصية من مخاطر التخلص بطريق الخطأ أو الغير قانوني، فتدأ عنها عن طريق الخطأ، أو الكشف عنها أو الوصول غير المصرح به، وضد جميع الأشكال الأخرى الغير مشروعة في التعامل مع البيانات الشخصية، وهي تلتزم بتطبيق المعايير والمنطلقات الدولية القانونية والمعايير الأوروبية EC/٤٦/٩٥ وكذلك اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية GPDR رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٦ والتي سوف تدخل حيز النفاذ في ٢٥ مايو ٢٠١٨، وقانون حماية البيانات الشخصية الفرنسية الصادر في ٦ يناير ١٩٧٨، وقد تم ادخال العديد من التعديلات على القانون الفرنسي الخاص بحماية البيانات الشخصية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ومنها التعديل بالقانون رقم ٨٠١ لسنة ٢٠٠٤، والتعديل بالقانون رقم ١٣٢١ لسنة ٢٠١٦ الصادر في ٧ أكتوبر ٢٠١٦، والقانون رقم ٥٥ الصادر في ٢٠ يناير ٢٠١٧، وكذلك النسخة الموحدة لقانون حماية البيانات والملفات والحريات وفقاً لتعديلات اللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٦ والتي سوف تدخل حيز النفاذ في ٢٥ مايو ٢٠١٨، بالإضافة إلى قيام عدد الدول العربية بإصدار قانون لحماية البيانات الشخصية مثل دولة قطر وتونس والمغرب والجزائر.

وتطور أساليب ارتكاب الجرائم من جرائم تقليدية يرتكبها مجرم تقليدي، إلى عصر الجريمة المعلوماتية يرتكبها المجرم المعلوماتي ثم إلى عصر جريمة البيانات والذي يرتكبها مجرم البيانات، حيث أن المعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية أصبحت تشكل مرحلة هامة وخطيرة باعتبارها تأسس لعصر جديد من ثورة المعرفة والتكنولوجيا، عالم السحابة الإلكترونية والتي يتم تخزين البيانات من خلالها، في عالم مختلف مثل ذلك يحتاج إلى حماية جنائية للحق في الخصوصية بطريقة تلائم هذا التطور من حيث الجمع والنقل والتخزين والنشر والاطلاع والمعالجة لهذه البيانات الشخصية الإلكترونية، فالالتزام بالحفاظ على خصوصية البيانات الشخصية الإلكترونية الخاصة بالأفراد أصبح حق لا مناص منه له على مقدمو الخدمة، وكذلك الالتزام من قبل الشركات والمؤسسات بسياسة الخصوصية أصبح أمراً واجباً تفرضه جميع القوانين.

فمع بدء طفرة انتشار الإنترنت واستخدام الهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر والإستجرام وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، وما نجم عنها من ازدياد التعاملات الإلكترونية المتنوعة والمتعددة التي تقوم على تداول البيانات والمعلومات، مما يستدعي وجود تشريع خاص يحمي هذه التعاملات وبيانات المستخدمين حتى لا تستخدم لأي أغراض غير شرعية، حيث أن النمو الهائل في المجتمع، وكمية البيانات الشخصية التي يتم معالجتها سنوياً في جميع قطاعات التجارة والصناعة يتطلب الاستئثار في نظم معالجة متقدمة للبيانات في جميع الدول بما يحمي في نفس الوقت حقوق الإنسان وخاصة الحق في خصوصية البيانات الشخصية التي يتم معالجتها بطريقة إلكترونية.

والهدف العام من وضع تشريع خاص بحماية خصوصية البيانات الشخصية هو تحديد الأطر التنظيمية لاستخدام البيانات الشخصية للمستخدمين والمواعين وحماية هذه البيانات حتى لا تستخدم لغرض الأغراض التي يجب أن تستخدم لها، فهناك



الحماية الجنائية لخصوصية البيانات الشخصية الإلكترونية



دكتور/ ياسر اللمعي
استاذ القانون الجنائي المساعد - كلية الشرطة

٢. كذلك فإن اختلاف وتعدد قوانين الدول في مجال الحياة القانونية لقواعد البيانات الشخصية لها آثار سلبية مباشرة على سير العمل في الاسواق الداخلية فيما يتعلق بقواعد البيانات وبصفة خاصة على حرية الأشخاص الطبيعية والاعتبارية لتوفير قاعدة بيانات السلع والخدمات عبر الإنترنت تحت نظام قانوني موحد في جميع أنحاء المجتمع. حيث أن قواعد البيانات هي أداة حيوية في تطوير سوق المعلومات داخل الجماعة. مما أسهم في انتشار حالات التدخل التعسفي أو غير المشروع في الحق على الخصوصية وأقلام الجناة من العقاب.

٤. بالإضافة إلى ما سبق ينور التساؤل حول مدى الحاجة إلى اتخاذ تدابير احترازية لحماية خصوصية البيانات الشخصية التي تم معالجتها إلكترونياً وذلك لمنع استخراج أو إعادة الاستفادة من محتويات قاعدة البيانات الشخصية التي تم معالجتها إلكترونياً.

في النهاية يتضح أن هناك ضرورة لتوافر الضمانات الإجرائية والمراقبة الفعالة من أجل حماية الحق في خصوصية البيانات الشخصية الإلكترونية في إطار القانون والممارسة العملية، فقد ترتب على غياب هذه الإجراءات في الإفلات من العقاب على التدخل التعسفي أو غير القانوني. بالإضافة إلى ذلك فإن الضمانات الداخلية التي تقتدر إلى المراقبة المستقلة ثبت عدم فعاليتها في مواجهة أساليب المراقبة غير القانونية أو التعسفية. فيجب أن تنطوي الضمانات المناسبة على المراقبة البدئية المستقلة ومشاركة جميع أجهزة الدولة، من أجل ضمان الحماية الفعالة بموجب القانون. بالإضافة إلى ذلك يجب انشاء هيئة الوطنية لحماية البيانات الشخصية. تتسم بالاستقلالية والمهنية ترافق وترصد الإجراءات المتعلقة بالبيانات الشخصية. كما تعمل على حل أي نزاع يتعلق بالبيانات الشخصية. وتكون لها دور هام في تطور الحياة القانونية للحق في خصوصية البيانات الشخصية الإلكترونية. وذلك على غرار اللجنة القومية الفرنسية للمعلومات والحريات.

يشير هذا الموضوع مجموعة من التساؤلات القانونية حول موضوع الحماية الجنائية لخصوصية البيانات الشخصية التي تم معالجتها بطريقة إلكترونية وذلك على النحو التالي:

١. أن قواعد البيانات الشخصية التي تم معالجتها إلكترونياً هي في الوقت الحاضر غير محمية بشكل كاف في جميع الدول مما يشكل خلل في التشريعات القائمة مما يجب العمل على معالجته. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تمتد الحماية إلى المرحلة السابقة وليست فقط المعاصرة للمعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية والتي يتم فيها الحصول عليها أو جمعها أو استخراجها أو تصنيفها على أي نحو آخر تهديداً لمعالجتها إلكترونياً. أو تتم معالجتها عن طريق الجمع بين المعالجة الإلكترونية والمعالجة التقليدية. وكذلك تمتد الحماية القانونية للمرحلة اللاحقة للمعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية.

وبالتالي ينور التساؤل حول مدى كفاية ونفاذ التشريعات الوطنية في مجال حماية خصوصية البيانات الشخصية التي تم معالجتها إلكترونياً أو آلياً. وما هي الضمانات القانونية الإجرائية الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات. فائفة أفعالاً جديدة ترتبط باستعمال الأجهزة الإلكترونية لا تكفي النصوص القائمة ليكافئها فالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة لا يعاقب عليه قانون العقوبات وفقاً للمفهوم التقليدي إلا إذا كان مرتبطاً بمكان خاص تم انتهاك خصوصيته. أما مجرد جمع البيانات عن الأشخاص وتسجيلها ونقلها ومعالجتها إلكترونياً فإنها لا تخضع للتجريم وفقاً لهذا المفهوم التقليدي. كذلك فإن الدخول غير المشروع والالتقاط والتغيير لهذه البيانات الشخصية التي تم معالجتها إلكترونياً يجب تجريمها لمواجهة هذا القصور التشريعي في هذا المجال الجديد.

٢. أغلب التشريعات سواء كانت عربية أو غربية قد أولت الطفل حماية خاصة. فهل تحمي هذه التشريعات البيانات الشخصية التي تم معالجتها إلكترونياً للطفل. خاصة في ظل ما تبثه التكنولوجيا والإنترنت من خطورة على حق الاطفال في خصوصية بياناتهم الشخصية.



مؤشرات التعرف على ضحايا جريمة

الاتجار بالبشر



دكتور/ نشأت مفطية المجالي
عضو هيئة تدريس - معهد تدريب الشرطة

نشاهد وبوضوح التطور الذي وصلت إليه البشرية في كافة المجالات وخاصة في ما يتعلق بالتقدم التكنولوجي وتطور شبكة المواصلات حول العالم، والتقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي كما ونشاهد أيضا نمواً وتطوراً متسارعاً في إعداد المنظمات التي تطالب بنشر مبادئ حقوق الإنسان، والناظر عن بعد لهذه المشاهد يعتقد ان البشرية في طريقها الى نظام عالمي متوازن وعادل، إلا أننا نصدم أمام مجموعة من الجرائم باتت تغزو كافة الدول دون استثناء، جريمة ترتدي لباس عصري تخفي ورائها بشاعة جرمية وصفت أنها الأشنع على الإطلاق، جريمة قديمة حديثة عدت انتهاكاً صارخاً لأبسط مبادئ حقوق الإنسان أنها جريمة الاتجار بالبشر والتي يزداد اعداد ضحاياها بشكل متسارع ومن كافة دول العالم، جريمة تحرم الانسان أبسط حقوقه وحرياته بالإضافة الى ما يتعرض له الضحايا من إساءات جسدية ومعنوية خطيرة كالتعذيب والاعتصاب والتهديد بالقتل أو قتلهم أو قتل أقربائهم، كما وعدت هذه الجريمة من الجرائم بالغة الخطورة على العالم بأسره خاصة بعد أن اتخذت طابع الجريمة المنظمة عبر الوطنية فهي لا تؤثر على مجتمعات معينة أو دول بحد ذاتها بل هي تنتقل من مجتمع إلى آخر مخترقة كافة الحدود الدولية مستعينة بكافة الوسائل المتاحة وخاصة الوسائل الإلكترونية التي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع اعداد ضحاياها.

واظهرت الدراسات والتفارير الدولية المتعلقة بهذه الجريمة ان غالبية ضحاياها هم من الفقراء والبسطاء الذين فقدوا الامان الاجتماعي نتيجة الفقر والبطالة التي تعاني منها بلدانهم أو نتيجة لأسباب اخرى كالحروب والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والجهل أو انخفاض وتدني مستوى التعليم مما جعلهم يندفعون للبحث عن ملجأ لأحلامهم بحياة كريمة فيقعون في شباك عصابات جرمية امتنعت واحترفت الاتجار بالبشر وجعلته محور نشاطها ومصدر أساسي لتكوين ثروتها، كما واستغلت الطبيعة الانسانية الموجودة في النساء والاطفال خاصة فاصبحوا الحلقة الاضعف في المجتمعات، وتم استغلالهم بأبشع صور الاستغلال كالاستغلال الجنسي وممارسة الدعارة أو التسول أو العمل القسري وغيرها من الصور، وفي تصدي دولي لهذه الجريمة قامت الامم المتحدة في عام 2000م باعتماد بروتوكول لمنع وفتح ومعاقبة الاتجار بالأشخاص «وبخاصة النساء والاطفال» وهو بروتوكول مكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ودخل حيز النفاذ في 25 ديسمبر 2003م، اهداف هذا البروتوكول هي ثلاثة الابعاد،

1. منع ومكافحة الاتجار بالبشر مع ابقاء اهتمام خاص للنساء والاطفال.
2. حماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر مع الاحترام الكامل لحقوقهم الانسانية.
3. تعزيز التعاون بين الدول الاطراف من اجل تحقيق هذه الاهداف.

وبينت مواد البروتوكول سبل مساعدة ضحايا الإجار بالأشخاص وكيفية حمايتهم بكافة الوسائل المتاحة كتوفير المعلومات عن الإجراءات القضائية والإدارية ذات الصلة، وتدابير تنج التعافي الجسدي والنفسي والاجتماعي وتوفير المأوى المناسب لهم، كما اكدت على اهمية اعطاء عناية خاصة للأطفال والنساء، لا اعتبارهم الحلقة الاضعف والاكثر ضعفاً في هذه الجريمة، ويأتي التحدي الاكبر في آليات التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وماهية المؤشرات الدالة بهم وامان تواجدهم، فامتلاك الخبرة والدراية الكافية في التعرف على الضحايا سيساهم بشكل كبير في انقاذهم كما وسيساهم في التضييق على عصابات جريمة الاتجار بالبشر، أخذين بعين الاعتبار ان العديد من ضحايا هذه الجريمة لا يعرفون انهم انفسهم ضحايا لها، مما يضع عصابات اخرى امام الجهات المعنية في مكافحة هذه الجريمة وخاصة جهات انقاذ الفاعلون، وفيما يلي عرض لاهم المؤشرات المساعدة في التعرف على ضحايا جريمة الاتجار بالبشر،

1. مؤشرات متعلقة بأماكن تواجدهم:
 - أ- يمكن العثور على ضحايا الاتجار بالبشر في العديد من الأماكن والتي تكون غالباً مرتبطة بنوعية استغلالهم:

- ضحايا الاتجار لغايات الاستغلال الجنسي، وغالباً ما نجدهم في النوادي الليلية والبارات وبيوت البغاء.... الخ.
- ضحايا الاتجار لغايات العمل القسري، وغالباً ما نجدهم في المناجم والمصانع والمزارع النائية البعيدة عن الاضطرار.
- ضحايا الاتجار لغايات التسول الجبري، في اماكن التسول (أمام دور العبادة، الاشارات الضوئية، المناطق الصناعية، الاماكن السياحية.... الخ).
- ضحايا التجنيد (تجنيد الاطفال)، في اماكن النزاعات المسلحة.
- ضحايا الاستغلال بكافة اشكاله، في مكيمات اللاجئين والنازحين.
- ضحايا الاتجار عبر شبكة الانترنت.
- ضحايا بيع الاعضاء، نجدهم في العبادات غير المرخصة.
- ب- كما يمكن الوصول الى الضحايا من خلال:
 - من خلال التحقيقات التي تجريها جهات انقاذ الفاعلون وخصوصاً عندما يتم جلب الضحايا لغايات التحقيق معهم نتيجة جرم قد ارتكبه، وتبين لاحقاً بعد التحقيق انهم ضحايا لجريمة الاتجار بهم.
 - من خلال جهات الخدمة الاجتماعية التي لها اهتمام بتقديم الخدمات الاجتماعية لكافة الناس والمراجعين لها.
 - من خلال المواطنين المهتمين والمتعاونين والمدافعين عن حقوق الانسان.
 - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان.
 - الخطوط الساخنة والتي يتم إشتائها في مختلف الوزارات والدوائر الرسمية المعنية بمكافحة هذه الجريمة.
- ت- مؤشرات عامة متعلقة بالضحايا:
 - لا يستطيعون مغادره محيط عملهم حيث تظهر عليهم دلائل تشير إلى أن تحركاتهم مسيطر عليها.
 - يبدو عليهم القلق والخوف وتظهر على البعض منهم رضوخ وخذوش ناتجة عن تعرضهم لاعتداء.
 - لا يحملون جوازات سفرهم أو وثائق إثبات الهوية.
 - لا يجيبون بأنفسهم عن الاسئلة المطروحة وينظرون الاخرين للإجابة عنها لان الاوامر المبعثه لهم تقتضي بذلك.
 - اجورهم زهيدة وساعات عملهم طويلة تمتد لأكثر من 12 ساعة ولا يحصلون على اجازات.
 - يأتون من دول معروف عنها كمصدر لضحايا جريمة الاتجار بالبشر.
 - يعيشون وينامون ضمن مجموعات كبيرة وفي اماكن سيئة.
 - وغالباً ما يكون مكان سكنهم داخل المكان الذي يعملون فيه.

التفاوض وأهميته في مجال العمل الأمني



دكتور/ أيمن عبد الحفيظ سليمان
الأستاذ المساعد بقسم علوم الشرطة - كلية الشرطة

أصبحت المفاوضات من أهم الأنشطة الفعالة لتسوية المنازعات المختلفة، ففي العلاقات الدولية حلت المفاوضات محل الحروب، وفي مجال الأعمال والتنافس الاقتصادي انتشرت المفاوضات في مجال تسوية النزاعات بين المؤسسات والشركات العمالية، حتى اكتسب التفاوض أهمية خاصة وبعداً متميزاً في العصر الحديث، بعدما اخترق جميع مناهج الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

يعد التفاوض باعتباره أحد أهم الآليات التي تعتمد على الحوار والعلم لمواجهة الأزمات من أهم أساليب التعامل مع المواقف والأزمات الأمنية المختلفة في العصر الحديث.

أولاً: تعريف التفاوض:

التفاوض في اللغة:

ورد في الأصل اللغوي للفظ التفاوض عدة معانٍ منها: «فاض الماء إذا سال منتصباً، وفاض صدره بالسر أي سال، ورجل ففاض أي سخي، ومنه استعير، أفاضوا في الحديث إذا خاضوا فيه».

وفاضه في الأمر مفاوضة، بادلته الرأي فيه بعبء الوصول إلى تسوية واتفاق، وفوض الأمر إليه، جعل له التصرف فيه.

التفاوض في الاصطلاح:

تعني المفاوضة تبادل وجهات النظر بين الأطراف حول موضوع معين سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو ثقافياً أو تنظيمياً أو غير ذلك من الموضوعات التي يمكن أن تهم كافة الأطراف.

ويختلف التفاوض بالمعنى السابق عن الجدل المنهني عنه والذي يعني المفاوضة على سبيل المنازعة والبالغية، ولا يهدف إلى إنهاء الخصومة والصراع.

ثانياً: العناصر الأساسية لعملية التفاوض:

تركز العملية التفاوضية على ثلاثة عناصر رئيسية يجب توافرها في كافة أنواع التفاوض وهي:

العنصر الأول: أطراف التفاوض:

يتم التفاوض عادة بين طرفين، وقد يتسع نطاقه ليشمل أكثر من ذلك نظراً لتشابك المصالح وتعدد الأطراف التي من الممكن أن تتأثر بنتيجة المفاوضات. العنصر الثاني، محتوى المفاوضة أو القضية التفاوضية.

العنصر الثاني: القضية التفاوضية:

والتفاوض أي كان نوعه، وأياً كان من يقوم به، لا بد وأن يدور حول قضية معينة أو موضوع معين يمثل محور العملية التفاوضية ومبدئها الذي يتبارز فيه المتفاوضون، وقد تكون هذه القضية، قضية إنسانية عامة، أو قضية شخصية خاصة وقد تكون قضية اجتماعية، أو اقتصادية أو سياسية، أو أخلاقية... إلخ.

العنصر الثالث: الهدف التفاوضي:

لا تتم أي عملية تفاوض بدون هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه أو الوصول إليه، هذا الهدف توضع من أجله الخطط والسياسات وتستخدم الأدوات والتكتيكات، وتحتج من أجله الجهود، وبناءً على الهدف التفاوضي يتم قياس مدى تقدم الجهود التفاوضية وتعمل الحسابات الدقيقة، بل وتستبدل الأدوات والتكتيكات التفاوضية والمفاوضون أنفسهم ويحل محلهم آخرون بناءً على مدى تقدمهم.

ثالثاً: أهمية التفاوض في مجال العمل الأمني:

بعد التفاوض مخرجاً نهائياً نحو الاستقرار، وهو بالطبع انتصاراً للعقلانية المدركة لكافة الأبعاد، حيث تستخدم أسلحة الحوار، ومقارعة الرأي بالرأي والدليل بالبرهان، ومن ثم يكون الوصول لنتائج نهائية ترضع الأطراف وتحسم الخلاف.

مبادئ التفاوض ومراحله:

تعد مبادئ التفاوض الفعال بمثابة القواعد الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل مفاوض ناجح، ويحرص دائماً على توافر هذه المبادئ وبعيها جيداً.

كما تترك العملية التفاوضية بعدة مراحل بدءاً من الإعداد لها وحتى إفعال باب الحوار والوصول إلى اتفاق بشأن موضوع التفاوض، وهذا ما تتيبته من خلال ما يلي:

أولاً: مبادئ التفاوض:

مبدأ القدرة الذاتية:

يعكس مبدأ القدرة الذاتية شخصية المفاوض وقدرته على فهم الخصم، وتفهمه لطبيعة السلوك الإنساني وقدرته على القيادة والحوار والتأثير والإقناع والاستماع، وبصفة عامة يعني مبدأ القدرة الذاتية مدى تناسب قدرة الشخص على خوض الموقف التفاوضي.

مبدأ المنفعة:

من المؤكد أن أي مفاوضات لا يمكن أن تستمر طالما كانت لا تحقق لكل طرف منفعة معينة، حتى لو كانت هذه المنفعة عبارة عن تقليل حجم الأضرار والخسائر التي يمكن لأحد الأطراف تحملها، وهو ما يعرف لدى العامة بإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فالمنفعة هي الثمرة التي يجب الحصول عليها نتيجة التفاوض.

مبدأ أخلاقيات التفاوض:

يعني هذا المبدأ ضرورة الالتزام بأخلاقيات التعامل في عملية التفاوض، فالتفاوض هو عملية إنسانية واجتماعية تنطوي على علاقات ومصالح، وعلى الرغم من شرعية المناورات والمحاورة، إلا أن الخداع المتعمد

أو الغش أو التخليل أو الاستهانة لا يجب أن يكون من سمات عملية التفاوض.

مبدأ العلاقات المتبادلة:

تظهر أهمية هذه العلاقات في حالة تكرار التعامل بين الأطراف التفاوضية ووجود مصالح مشتركة مستمرة لاحقة بينهم.

صفات ومهارات المفاوض الناجح:

إن التفاوض بوصفه سلوكاً اتصالياً، يحتاج من المفاوض يمتلك القدرة على عرض وجهة نظره بأسلوب مؤثر ومقنع، إذ لا يكفي امتلاك الحق لإقناع الطرف الآخر، وإنما يجب امتلاك القدرة على تفنيد حجج الخصم بأسلوب موضوعي يتناسب مع طريقة تفكيره وقدراته الإدراكية وخلفياته الثقافية لضمان استمالته مع منحه الفرصة لحفظ ماء وجهه.

وأياً كان نوع العملية التفاوضية، فإن أهم عنصر فيها هو الإنسان المفاوض ذاته، والذي لا يمكن أن يصنع بالوراثة، بل بالصفات التي وهبها الله له والتي يجب أن تصقل بالعلم والتدريب والخبرة التفاوضية المكتسبة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم صفات ومهارات المفاوض الفعال إلى صفات شخصية وأخرى موضوعية، بالإضافة إلى صفة اليقظة الدائمة والمستمرة، والتي تُعتبر من أهم صفات المفاوض الناجح، حيث تُشكل أساس الاستفادة من جميع الصفات والتحكم فيها، وذلك على الوجه التالي:

أولاً - الصفات الشخصية:

إن الصفات الشخصية تتعلق أساساً بالتواحي التي يولد بها الشخص واستعداده العاطفي، والعوامل التي تم اكتسابها عن طريق الوراثة، وبلا حظ أن جميع الصفات قد تكون متوافرة لدى جميع الأشخاص ولكن بدرجات متفاوتة، وأهم هذه الصفات ما يلي:

١ - الذكاء وحسن التصرف:

إن القيام بعملية التفاوض بنجاح وقاعدية كاملين تستوجب أن يتصف رجل التفاوض بالذكاء الحاد والدهاء الشديد، حيث ترتبط إدارة حوار التفاوض بمدى ذكاء المفاوض في تحديد ومعرفة أوجه القصور والضعف لدى الطرف الآخر لاستغلالها، ومعرفة أوجه القوة لتحبيدها.

٢ - اللباقة ودقة الملاحظة:

تعد اللباقة ودقة الملاحظة أحد العوامل الرئيسية التي تمكن المفاوض من الحصول على أفضل النتائج، فمن خلالها يتم إضفاء أجواء إيجابية على الجلسة التفاوضية، وبالتالي يمكن الحصول على استجابات أقل تعنتاً من الطرف الآخر.

٣ - قوة التحمل ونضج الشخصية:

إذ لا بد أن يتمتع المفاوض بشخصية قوية ناضجة وجذابة، بحيث لا يؤدي إلى نفور وتأفف المحيطين به، أو الذين يمارسون معه العمل التفاوضي.

٤ - إجادة فن الإنصات:

يعتبر فن الإنصات أكثر الفنون التفاوضية أهمية لدوره المهم والخطير في نجاح العمل التفاوضي، فالإنصات مصدر حيوي للحصول على البيانات والمعلومات التفاوضية التي يعتمد عليها في العمل التفاوضي.

ثانياً - الصفات الموضوعية:

١ - المعرفة اللغوية:

وهي من أهم الخصائص التي على المفاوض إتقانها إتقاناً تاماً، وأن يعنى جيداً المعاني المختلفة للكلمات والعبارات المستخدمة في التفاوض، ويفضل دائماً اختيار الكلمات التي لا تختلف معانيها الاصطلاحية عن الدارجة.

٢ - القدرة على التحليل:

وهذه الصفة تعتمد - بشكل أساسي - على حجم الخبرة والمقدرة التي يتحلل بها المفاوض

٣ - المعرفة السيكولوجية والقياسية:

على رجل التفاوض أن يكون ملماً بعلم النفس وأصوله ونظرياته وقواعده حتى يستطيع أن يحدد الطبيعة والمزاج النفسي للطرف الآخر الذي يتفاوض معه

٤ - المعرفة الاقتصادية والقانونية:

فالمعرفة الاقتصادية والقانونية تمكن المفاوض من السيطرة على جانبين من الجوانب التفاوضية، حيث يستطيع السيطرة على التكلفة ومقدار العائد والإيرادات والتكاليف

ثالثاً: وسائل تنمية مهارات المفاوض الذاتية:

١ - إدارة الوقت والتحكم فيه:

المفاوض الفعال هو الذي يشعر بأهمية عنصر الوقت، وبالتالي يحسن استخدامه واستثماره من خلال إدارته له بطريقة جيدة، فالوقت هو مورد اقتصادي يجب أن تسعى إلى تعظيم الاستفادة منه.

٢ - التمرس وأخذ الخبرة:

إن التنمية الذاتية للمفاوض الفعال تحتم عليه استخدام أسلوب الممارسة العملية وأخذ الخبرة في الأداء.

٣ - التدريب والمحاكاة:

تعتبر عمليات التدريب من وسائل التنمية الذاتية في مجال التفاوض، عندما يحرص الفرد على المشاركة في البرامج التدريبية المتخصصة في التفاوض، والتدريب يزود المشاركين بالمهارات الجديدة، وينتج ما لديهم من مهارات في مجال التفاوض.

٤ - الحرص على القراءة والاطلاع:

وهي إحدى الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها المفاوض للتنمية الذاتية، والتي تعبر عن المجهودات الذهنية المبذولة من جانبه لزيادة أو تنمية المعرفة لديه.

٥ - القدرة على إدارة الضغوطات والتحكم فيها:

ومن وسائل التنمية الذاتية للمفاوض الفعال تلك التي تتعلق بمعالجة الضغوط التي يتعرض لها، ليس فقط من خلال عملية التفاوض، بل وأيضاً من مصادر أخرى متنوعة، مثل العمل والحياة الشخصية والبيئة المحيطة.

استراتيجيات

التعامل مع
الأزمات بين
الأساليب
التقليدية
والحديثة



الدكتور / محمد كمال شعبان
الأستاذ المساعد بقسم علوم الشرطة - كلية الشرطة

لا يخفى على المتابع لسير الأحداث بخاصة السياسية منها، وجود الأزمات بكل أنواعها من دور في تاريخ الشعوب والمجتمعات، وقراءة متأنية لدور الأزمات بشكل عام يفضي بنا إلى تلمس خيط يقودنا إلى حقيقة مفادها ان الدول التي اعتمد الهرم القيادي فيها على إعداد وتأهيل كوادر خاصة لديها، وكثوة في التعامل مع الأزمات، كانت أصلب عودا وأكثر على المفاوضة والاستمرار من قريناتها التي انتهجت أسلوبا مغايرا، تمثل بالتصدي المرتجل والتعامل غير المدروس سلخا مع بؤر الصراع أو التوتر، ما أدى بالتالي إلى ضعفها وتفككها.

إذن الأزمات ظاهرة ترافق الأمم والشعوب في جميع مراحل النشوء أو الارتفاع أو الانحدار.

ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide). أما في اللغة الصينية فكلمة أزمة تنطق (Ji-Wet) وهي عبارة عن كلمتين، الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن استنساخها. وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة. والمتأمل في قراءة الأحداث التاريخية الكبرى يجد انه بين كل مرحلة ومرحلة جديدة ثمة أزمة تحرك الأذهان وتشعل الصراع، وغالبا ما تستبطن بوادر أزمة أخرى أو تغييرا مقبلا، إلى حد أصبح تاريخ القرن السابق بشكل سلسلة من أزمات تتخللها مراحل قصيرة من الحلول المؤقتة، ومن هنا فقد نشأت أفكار جديدة سنستعرضها علي أجزاء متتالية، من اجل دراسة وتحليل الأزمات، ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر أو تأخير حدوثها.

أولاً، تعريفها الأزمة:

هي مشكلة غير متوقعة قد تؤدي إلى كارثة إن لم يجر حلها بصورة سريعة. ويعرفها معجم ويبستر بأنها «نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة، أو وقت عصيب» أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة، بينما اعتبر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر الأزمة بأنها «عرض (Symptom) لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة للانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها»

ثانياً، سمات الأزمة:

وقد ذكر ستيف ألبرت (Steve Albert) في كتابه إدارة الأزمات ستة سمات تميز الأزمة وهي:

1. **المفاجأة:** وتعني أن الأزمات تحدث بدون سابق إنذار، أو فرغ للأجراس بل بشكل مفاجئ.
2. **نقص المعلومات:** وتعني عدم توفر معلومات عن المنسب بهذه الأزمة، خصوصا إذا كانت تحدث لأول مرة.
3. **تصاعد الأحداث:** عند حدوث الأزمات تتوالى الأحداث لتضيق الخناق على أصحاب القرار.
4. **فقدان السيطرة:** جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة ونوفاة أصحاب القرار فتتقدم السيطرة والتحكم بزمام الأمور.
5. **حالة ذعر.**
6. **غياب الحل الجذري السريع:** الأزمات لا تعطى مهلة أو فرصة لصاحب القرار حتى يصل إلى حل متأن، بل لا بد من الاختيار بين عدد محدود من الحلول في وقت قصير واختيار أقلها ضررا.

ثالثاً، مراحل الأزمة:

يعتبر تحديد مراحل الأزمة عنصرا أساسيا وضرورة أكيدة لفهم مسارها وتحديد أبعادها بشكل دقيق، وقد تعددت تقسيمات الباحثين لمراحل الأزمة نظرا لاعتمادهم على معايير متنوعة، وعموما، فإن أغلب الأفكار في هذا المضمار نصب في نفس السياق تقريبا، لذلك فإننا نرى مراحل الأزمة كما يلي:

1. **مرحلة ميلاد الأزمة:** يطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر، حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم ينذر بخطر غير محدد المعالم. ويعود هذا الأمر أساسا إلى غياب كثير من المعلومات حول أسبابها.

2. **مرحلة نمو الأزمة:** تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة) حيث تتطور من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها.

3. **مرحلة نضج الأزمة:** تعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والجسامته نتيجة سوء التخطيط أو ما تنسم به خطط المواجهة من قصور أو إغفاق، حيث تصل إلى مراحل متقدمة نتيجة تزايد القوى المتفاعلة، والتي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها ويكون الصدام في هذه المرحلة محتوماً.

4. **مرحلة انحسار الأزمة:** تبدأ الأزمة بالانحسار والتخلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءا هاما من قوة دفعها، ويجعلها تختفي تدريجيا، غير أن بعض الأزمات قد تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل أطراف الصراع في تحقيق أهدافها. لذلك ينبغي أن يكون لدى القيادة بعد نظر في مرحلة انحسار الأزمة، ومتابعة الموقف من كافة جوانبه، لتجنب ظهور أي عوامل جديدة تبعث في الأزمة الحيوية وتجعلها قادرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي.

5. **مرحلة تلاشي الأزمة:** وتمثل هذه المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة التي تصل إليها بعد انحسارها وتفصلها التدريجي.

رابعاً، أسباب نشوء الأزمات:

تعدد أسباب نشوء الأزمات وتنوع، فلكل أزمة ملامحها الخاصة، وكذلك أسبابها الخاصة. ولعل دراسة وتحليل كل أزمة على حدة تعتبر الوسيلة الفعالة لتحديد أسبابها المباشرة والغير مباشرة، بيد أن ذلك لا يمنع من محاولة إيجاد مقاربة عامة لأهم الأسباب المولدة للأزمات وهذا ما سنتناوله في الجزء الثاني لهذا المقال في العدد القادم (بمشيئة الله تعالى).

اسهام الضحايا فيم وقوع الجريمة



الدكتور / معن مسمار
أستاذ العلوم الشرطية - كلية الشرطة

قبل ظهور علم الضحايا لم يكن فيه وسع علماء الاجرام الاعتراف بامه دور للضحايا في المخالفات القانونية التي يرتكبها اخرون في حقهم، وجاء علم الضحايا ينادي بتصحيح هذا الموقف الذي قد لا يكون عادلا في رايه انصار علم الضحايا.

ولهذا رفض انصار علم الضحايا تفسير ظاهرة الجريمة ونظريات علم الاجرام بحصرها في الجاني فقط الذي تلقى عليه كافة المسؤولية الجنائية، حيث اتجه علم الضحايا الى القول بضرورة النظر الى الحدث الاجرامي كعملية تفاعلية تنبو بين طرفين.

وقد اسفر هذا القول عن بروز نموذج جديد لميكانيكية الجريمة التي تأخذ في الاعتبار المبادرات الفردية والاستجابة لها الفعل وردة الفعل، الدوافع والمقاصد وغيرها من المعادلات التي اوجدت صيغ ومصطلحات جديدة تحل مكان الجاني مثل مرجع النائي العقابي وعلاقة الفاعل والذي عانى من الفعل.

وربما كان هذا القول واعادة بناء المواقف تجاه الجريمة وسيلة لتصور جديد للحدث الاجرامي اكثر عدالة في الحكم على وصف الحدث وكيفية وقوعه واسبابه الامر الذي يعد تطورا نحو العدالة ووضع التدابير الوقائية. وهناك تساؤلات تطرح دوما في علم الاجرام حول الاسباب التي تجعل اشخاصا تتوافر فيهم العوامل المؤدية الى الانحراف ولكنهم لا يرتكبون الجريمة بينما هنالك اشخاص لا تتوافر فيهم مثل تلك العوامل ويصبحون مجرمين، بالمقابل يطرح علم الضحايا التساؤلات المماثلة حيث ان هنالك افراد لا تتوافر فيهم الاسباب التي تجعل منهم عرضة للتضرر من الجريمة الا انهم يصبحون ضحايا.

ان مجرد طرح هذه التساؤلات لهو دليل على صحة نظرية المسؤولية المشتركة التي يدعو لها انصار علم الضحايا، وبناءا على ما تقدم اندفع علماء علم الضحايا لتعزيز اراءهم بنظريات تدعو الى المسؤولية الملومية (الائم واللوم) في دراساتهم لسلوك المجرمين وسلوك الضحايا مما عزز القناعة بان بعض الضحايا ارتكبوا اخطاء ومخالفات للفواتين.

من هنا فان طرح مفهوم المسؤولية المشتركة يثير المفارقات التالية،

١- الى أي مدى يصبح المجني عليه مشاركا للجاني الذي اصابه الضرر؟

٢- كم من الاحتياطات والتدابير الوقائية ينبغي أن يتخذها جميع أفراد المجتمع حتى لا يكونوا ضحايا ويتحملوا المسؤولية الجنائية عما أصابهم؟

٣- هل يجب على كل الافراد في المجتمع ان يشغل بأمته وسلامته الشخصية نيابة عن مؤسسات الدولة الامنية؟

٤- الغاء اللوم على الضحية حيث ان بعض الضحايا يحرضون الآخرين على ارتكاب الجريمة بحقيهم بإثارة غرائزهم العنصرية او استفزازهم عن قصد أو عن افعال. فمن يترك سيارته على الطريق العام دون اغلاق أبوابها فهم لا يتركون مالا لفيظا فحسب، بل يضعون لها اربعة عجلات لتسهيل مهمة من يرغب بسرقة السيارة.

ان خفض احتمالات المخاطر يشغل بال المهتمين بعلم الضحايا، إذ أنه من الصعب حصر وتقييم فاعلية الاحتياطات والتدابير الوقائية التي من شأنها منع التضرر من الجريمة، فاذا أخذنا مثلا الحياة اليومية لأي فرد وما هي الاحتياطات التي يمكن اتخاذها لمنع تعرضه للجريمة من حيث نمط الجريمة، وقتها، مكانها، اسلوب ارتكابها وحجبها. وما حجم القيود التي سوف تفرض على تحركاته وحياته الخاصة وكم من الانشطة الترفيهية والصور الجميلة والمناظر الطبيعية سوف يحرم منها هذا الفرد؟

ومن هنا لابد من الموازنة بين السلامة والمخاطر التي من المفترض أن تنبع من احساس الفرد الداخلي بأن هناك خطر قادم ليستطيع اتخاذ قراره الامني.

تركزت دراسات الباحثين في علم الضحايا على أهمية حصر المخاطر العامة والخاصة المتصلة بنمط حياة الافراد والمجتمعات واكتشاف السلوكيات التي تزيد من المخاطر وتلك التي تخفف من احتمالاتها كقاعدة تبنى عليها تدابير الوقاية من الجريمة وهذه النتائج فادت الى وضع استراتيجيات جديدة تحل مكان الاستراتيجيات التقليدية قادرة على خفض المخاطر والحد من التضحية.

واخيرا ان الانتقال من سياسة الوقاية من الجريمة القائمة على أكتاف المنظمات الحكومية والأهلية الى سياسة الوقاية من التضحية المعتمدة على المستويات الفردية والمجموعات الصغيرة يتطلب أن يكون الأفراد أكثر وعيا وحذرا خاصة أولئك الافراد الذين تزداد فرص تعرضهم للجريمة فالنصدي لظاهرة الجريمة يتطلب حشد كافة الجهود العلمية والعملية وتفعيل مختلف الاستراتيجيات وبرامج الوقاية من الجريمة والوقاية من التضحية علاوة على تدابير المكافحة لمواجهة هذه الظاهرة ولا شك أن لاستراتيجية الوقاية من التضحية ايجابيات لا ينبغي اغفالها لكونها تسبق الحدث وتبعد شبح الخوف من الجريمة وتخفف من معاناة أجهزة نظام العدالة الجنائية ذات التكاليف الباهظة.

المقابلة..

كمصدر للمعلومة في مجال التحقيق



الدكتور / أيمن الكريمين
أستاذ العلوم الشرطية - كلية الشرطة

المقابلة هي أحد طرق البحث المستخدمة من قبل العاملين في مجال البحث الجنائي ضمن أنظمة العدالة الجنائية، فكثيرا ما ينكر الباحثين في مجال البحث الجنائي في استخدام المقابلات لإجراء البحوث الخاصة بهم للتوسع بالتحقيق ومعرفة بعض التفاصيل الضرورية واللازمة. وهنا سوف نقدم عرض موجز ومقتضب للأنواع الرئيسية للمقابلات وهي: المقابلات المنظمة، وشبه المنظمة، وغير المنظمة، ومقابلات المجموعات. أما بالنسبة لنوع البيانات - كمية أو نوعية - هذه الأنواع المختلفة من المقابلات تصمم مع بعضها البعض لتوضح حقيقة أن المقابلات قد تشمل: مقابلات ذات أسئلة (مفتوحة - مغلقة) أو أسئلة مغلقة.

للإلمام بالضرورة ومعرفة أسباب السلوك الانحرافي في موقع معين، يتطلب ذلك عملية ضبط اجتماعي، وهذا الأخير يتطلب من العاملين في هذا المجال الخروج إلى تلك المواقع وإجراء المقابلات مع الناس الذين يمكن الحصول منهم على معلومة مفيدة وضرورية في استكمال مجريات التحقيق.

أنواع المقابلات:

هناك أربعة أنواع رئيسية للمقابلات تنضوي: المنظمة، وشبه المنظمة، وغير المنظمة، والنوع الرابع هو المجموعة البؤرية، وهذا النوع الأخير من المقابلات يتم من خلال طرح أسئلة على مجموعة من المشاركين في نفس الوقت.

إن تحديد أي نوع من المقابلات أو مزيج من المقابلات قد يتم استخدامه في عملية بحث معينة يرتبط ارتباطا وثيقا بنوع المقابلة التي تبحث عنها. فإذا قمت بإجراء دراسة من أجل تسجيل معلومات كمية تتعلق ب (أسمة المجرمين أو قياس مواقفهم)، نستخدم هنا المقابلة المنظمة. وبدلا من ذلك، قد ترغب في خوض الأفكار والمشاعر العميقة للأفراد الذين لديهم الخبرة في ارتكاب الجرائم، أو ضحايا الجريمة،

لمعرفة لماذا يرتكب الناس الجريمة، طبعاً هل يبدو الأمر معقولاً أن نسأل شخصاً لماذا ارتكب الجريمة؟ على سبيل المثال، فقط (السارقون) وحدهم يعرفون لماذا سرقوا. وبالمثل، من أجل الحصول على المعلومات الكافية والنظرة الثاقبة في مجال ضبط الجريمة، نجد أن ضابط الشرطة بشكل عام وضابط البحث الجنائي بشكل خاص في كثير من الأحيان تتوفر لديه المعلومات الكافية حول طبيعة الجرائم المرتكبة ضمن الاختصاص المكاني والزمني. إلا أنه يحتاج المحقق الجنائي إلى تكثيف البحث والتحري وجمع معلومات أكثر دقة وتفصيلاً لمنابعة مجريات التحقيق الأولى، فمن هنا تظهر أهمية المقابلات ودورها في مساعدة المحقق على تكوين الفكرة الأولية الضرورية والهامية للسير في إجراءات التحقيق. وعلى سبيل المثال، إلغاء القبض على رئيس العصابة من قبل رجال البحث الجنائي في منطقة اختصاص معينة، يعتبر من الإجراءات المناسبة كونها إحدى الطرق للحصول على المعلومات الضرورية حول واقع تلك العصابة الجرمي. شريطة إجراء التحقيق من قبل شخص ذو خبرة ومتعمق. لذلك كله، من أجل الحصول على المعلومات

هنا وفي هذه الحالة نستخدم المقابلة غير المنظمة. لأن الأسئلة المطروحة تكون أكثر انفتاحاً، أو قد يمكن استخدام النوع الرابع من المقابلات (المجموعات البؤرية). وهناك بعض النصائح في أسئلة المقابلة مفتوحة - مغلقة ربما تضاف على خلاف ذلك إلى نوع المقابلة المغلقة.

المقابلات المنظمة:

ما الذي يجعل المقابلة منظمة؟ أولاً، تحديد جميع الأسئلة مقدماً. ثانياً، مثل الدراسات الاستقصائية، هناك تفضيل للأسئلة المغلقة، التي تجعل الإجابات سهلة ومحددة. لأن جميع الأشخاص الذين تجرى معهم المقابلة يسألون على وجه التحديد بنفس الأسئلة، وحتى نستطيع مقارنة الإجابات بطريقة مباشرة. وهذه أمثلة على أسئلة المقابلة المنظمة:

كم عدد الجرائم التي ارتكبتها في العام الماضي؟
كم عدد مرات السرقة التي ارتكبتها خلال الستة شهور الماضية؟

هل توافق على العبارة التالية: عقوبة الإعدام هي عقوبة رادعة.

والإجابة على كل سؤال من هذه الأسئلة إما أن تكون رقياً واحداً أو واحد من كلمتين (نعم أو لا)، لا أعلم قد يكون رد فعل. أما عن مسألة عقوبة الإعدام ليس هناك الكثير يمكنك القيام به سوى تحديد عدد من الجرائم المرتكبة أو تجربة على عدد قليل من الأشخاص. وبالمقابل سوف يكون المقابل قادراً على حساب عدد المشاركين الذين قالوا نعم أو لا. لأن هذا النوع من المقابلة هو مثل الكثير من الاستبيانات.

المقابلات شبه المنظمة:

إن الأسئلة التي تطرح في المقابلات شبه المنظمة تكون أقل مغلقة وأكثر انفتاحاً لأنها تبحث هنا عن المزيد من البيانات النوعية. فالأسئلة التي تطرح تعطى مجالاً أكبر للرد على المقابلة بطريقة أكثر نقاشاً، لأنها تسمح لهم بالتعبير عن مشاعرهم وآرائهم الخاصة. ويمكن اختيار هذا النوع من المقابلات للحصول على معلومات وافرة من خلال الخبرات والتصورات للأفراد الذين تعرضوا للإساءة أو الإيذاء أو، في الواقع، دورها في مكافحة الجريمة. وبالتالي يمكن تكييف الأسئلة في المقابلة وتحديد مسار التحقيق. وهذه بعض الأسئلة التي يمكن إتباعها في المقابلات شبه المنظمة:

ما الذي جعلك ترتكب جريمة السرقة؟

كيف كانت ردة فعلك عندما كنت ضحية للجريمة لأول مرة؟

ما هو رأيك الحجج الرئيسية لاستخدام عقوبة الإعدام؟

حتى إذا كان الشخص الذي تمت مقابلته متردداً في الحديث، هذا التردد على الأسئلة من المرجح أن تشكل أكثر من معنى. لذلك في المقابلات شبه المنظمة، يستطيع الباحث التحقيق مع المشاركين بشكل فوري من خلال استخدام الأسئلة التكميلية. فإذا قال أحد الأشخاص الذي تجرى معه المقابلة أنه عندما كان ضحية لأول مرة شعر بالفضب، يمكن

للباحث أن يطلب منه أن يصف كيف أظهر هذا الفضب إلى من حوله من الناس. إذا قام بذلك، فإنه من الممكن أن نفهم التجربة الذاتية لضحايا الجريمة، كما أنه يعطي الشخص الذي تجرى معه المقابلة بعض من الحرية للحدث عن هذه القضية، حيث يفي الشخص الذي يجري المقابلة مسيطراً على الاتجاه الذي تذهب إليه المقابلة.

المقابلات غير المنظمة:

قد تكون المقابلات غير المنظمة مناسبة لمعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تتعلق بأحد الأشخاص والتي تحمل في طياتها حول مسألة الإجماع بدون تأثير بشكل كبير على محور البحث ومحتوى النتائج، وفي أدناه بعض الأسئلة التوضيحية التي يمكن استخدامها في المقابلات غير المنظمة:

تحدث عن خبراتك الخاصة كسارق. أخبرني عن تجاربك كضحية للجريمة.

ما هي وجهة نظرك حول عقوبة الإعدام كعقوبة رادعة للجريمة؟

هذه الأسئلة المفتوحة - مغلقة تعطى الشخص الذي تم مقابلته مساحة كبيرة للتعبير عن أفكارهم الفردية والشخصية في كثير من الأحيان. ونتيجة لذلك قد يظهر أكثر من إجابة واحدة للسؤال خلال المقابلة. وعلى الأرجح قد يكون الصمت على الإجابة عن الأسئلة المطروحة، ولنجنب ذلك يتم تصميم الأسئلة للسيطرة على المقابلة ومتابعة ما الذي يمكن متابعته خلال ظهور بعض الموضوعات التي ينطرق إليها الشخص الذي تجرى معه المقابلة.

المجموعات البؤرية:

تعتمد المجموعة البؤرية على العناصر السابقة، ولكن بدلا من المقابلات الفردية، يتم مقابلة مجموعة من الناس في نفس الوقت، وفي معظم الحالات تستخدم المجموعة البؤرية برامجاً للمقابلات شبه المنظمة، مما يجعل من السهل الحصول على مشاركة الجميع في النقاش. المجموعة البؤرية تقدم أسئلة مفتوحة نسبياً (مفتوحة - مغلقة) حتى تسمح لكل عضو أن يكون لديه الفرصة في التعبير عن رأيه، بدلا من ترتيب الأولويات في الآراء الفردية. ومن المحتمل أن تظهر البيانات النوعية المرتبطة بجزء من النقاش بعض الأمور المشتركة بين المشاركين (موضوعات موحدة). كما أنه يجب لغت الانتباه إلى ظهور الاختلافات في الرأي، ويمكن طرح الأسئلة التالية للمجموعة وعلى النحو التالي:

ما الذي جعلك ترتكب جريمة السرقة؟ يمكن توجيه هذا السؤال لمجموعة مكونة من (١٠ سجناً) في السجن.

كيف كان رد فعلك عندما كنت ضحية للجريمة لأول مرة؟ يمكن طلب مجموعة مكونة من (١٧ فرد من كبار السن) الذين يعيشون في مناطق ساخنة تشهد ارتفاعاً كبيراً في الجرائم.

ما هي رأيك الحجج الرئيسية لاستخدام عقوبة الإعدام كعقوبة رادعة؟

القيادة في التدريب الأمني



الدكتور / مظهر القرعان
قوة لخبويا

برزت الحاجة في الآونة الأخيرة إلى الإبداع في التعامل مع التحديات الأمنية، وهذه الحاجة نابعة من طبيعة هذه التحديات التي ظهرت مؤخراً وأثرت على البيئة الأمنية بكافة أبعادها ومستوياتها، ومع تطور طبيعة التهديدات الأمنية وادواتها كان من الضروري أن تعد المنظومة الأمنية منهجاً متطوراً في التعامل مع الجانب العملي في أداء المنظومة الأمنية بالتوازي مع مفهوم متطور في التدريب الأمني وإن اتخذ قرارات عميقة في شكل التدريب الأمني وادواته بل وحنئه في مبادئه.

القرارات المتعلقة بكيونة التدريب هي شأن قيادي، وهي قرارات تحتاج إلى قدر كبير من المعرفة والإبداع، كما أن القرارات المتعلقة بالتدريب يجب أن تأخذ بالحسبان الوتيرة المضطربة للتغيير في البيئة الأمنية والبيئة العامة، هذا التغيير في البيئة يتطلب وجود قيادة تدريبية تتخذ القرارات وتضع الخطط المرنة التي تضمن مواكبة التطور في البيئة ولا توسع الفجوة الاستراتيجية ما بين المنظومة الأمنية والبيئة الخارجية بعذر الروتين والخطط التدريبية التقليدية والمفاهيم الجامدة في إعداد الخطط التدريبية، ولا يغيب عن كل مختص أن التدريب لا يتم لذاته وإنما هو أداة لتحقيق أهداف إبعاد.

الطبيعة الديناميكية للتدريب صفة أساسية يجب استغلالها والتركيز عليها عند الحديث عن تطوير التدريب بما يتفق مع متغيرات البيئة، وهذه الديناميكية يجب أن تأخذ في الحسبان من قبل متخذ القرار عند إعداد الخطط التدريبية من خلال توجيه العاملين نحو منهجية منفتحة في إعداد تلك الخطط وفي ذات الوقت يجب أن تراعي تلك الخطط المبادئ العامة للتخطيط والتدريب مع الاستفادة من تلك المبادئ والبناء عليها لا جعلها معيقاً للتطوير في التدريب.

القيادة ليست مفهوماً جامداً، بل إنها ككثير من المفاهيم لها عناصرها الأساسية التي ترتكز عليها والتي هي وجود جماعة، واتفاق على مجموعة من الأهداف، ووجود قائد يؤثر في الجماعة إيجاباً باتجاه تحقيق الأهداف أو الهدف، والقيادة تتطلب أن يكون هنالك عملية تأثير وهي القدرة على التطوير وصناعة الاقتناعات، والتنفيذ وهي تشير إلى ما يستطيع القائد عمله وليس ما هو مخول بعمله، والسلطة القانونية التي تخوله القيام بهذه الأعمال وممارستها.

القيادة في التدريب هي الممارسة المثلى للقيادة، ففيها يقوم القائد بممارسة وظائف القيادة وادوارها وتنطبق عناصرها ومتطلباتها على الأعمال التي يقوم بها والتوجيهات التي يعطيها، وهذا لا يتعارض مع الأسس التي يبنى عليها التدريب ولا يعني أن لا تقوم المؤسسة الأمنية ذات الطبيعة الخاصة بالإجراءات المعتادة والمنظمة ولكنها تقوم بذلك ضمن بيئة تسمح بالتطوير والإبداع وتحتضن الفكر القيادي وتعطيه مساحة الحركة اللازمة للإبداع، من زاوية أخرى فإن القيادة الأمنية تتطلب قدراً كبيراً من الاستشراف، فالقيادة الأمنية عملية مرتبطة بالبيئة الأمنية التي ذكرنا أنها معقدة ومتغيرة بالتالي فإن المفاهيم التقليدية قد لا تنفع في كثير من الحالات في التعامل مع المستجدات، وهي عملية أساسها الحماية والوقاية من التهديدات التي أغلبها لا تعطي مؤشرات كافية على وقوعها ولا يجب أن تعتمد على مبادئ مبتدعة قد تكون مضللة في كثير من الأحيان خصوصاً عند اتخاذ القرارات حيال الموافقات والالتزامات الأمنية.

القيادة الأمنية، من ناحية أخرى، مبنية على التكاملية والتنسيق مع المؤسسات ضمن المنظومة الأمنية الأوسع والتي قد تحوي مؤسسات كثيرة عسكرية ومدنية، بالتالي فقد أصبحت الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الأمنية متكاملة ومتناسقة بهدف تحقيق الأمن على كافة المستويات ويمكن تحقيق هذه التكاملية والتنسيق من خلال تدريب العاملين في كافة المؤسسات على هذه الأسس.

القيادة التدريبية في مجال الأمن بتطبيق عليها ما ينطبق على القيادة الأمنية من حيث شكل ممارسة القيادة والانتباه إلى المستقبل واستشرافه وتوقع الحاجات التدريبية المبنية على التحليل المستقبلي وبالتالي توجيه العملية التدريبية التخطيط لها بصورة تعد المؤسسة للمستقبل، من ناحية أخرى فإن المؤسسات الأمنية مطالبة بالتنسيق فيما بينها وتصميم خططها التدريبية لتتكامل مع خطط التدريب في باقي المؤسسات ضمن المنظومة الأمنية.

إن نجاح العملية التدريبية وتحقيقها للأهداف المنشودة من حيث رفع كفاءة الأداء والقدرة على مواجهة التحديات في الأجهزة الأمنية تتطلب قيادة نافذة البصيرة وقادرة على استشراف المستقبل وتستطيع التخطيط بصورة تكاملية ومتناسقة مع كافة المؤسسات التدريبية الأمنية واداراتها لأن التدريب الأمني لا يتعلق فقط برفع الكفاءة والتزويد بالمعارف وإنما يمتد ليدخل إلى مفاهيم عملياته مثل الجاهزية الأمنية.

القيادة بشكل عام، والقيادة والريادة التدريبية بشكل خاص، تتطلب وجود مبادرات ونشاطات تعكس هذا التوجه القيادي في التدريب من خلال تنسيق الجهود التدريبية والعملية وصولاً إلى حالة كاملة من التنسيق والتكاملية التدريبية والعملية والتي ستؤدي بالضرورة إلى ترشيد نفقات التدريب وزيادة جودته وتخصصيته، المؤسسات التدريبية الأمنية مطالبة بمبادرات قيادية تدريبية من خلال ورشات عمل وندوات ومؤتمرات تجمع كافة المختصين والمهتمين في العملية التدريبية وتحقق بالتالي تبادلاً للأفكار وتشكل تصوراً مشتركاً لسبل تحقيق الأمن على كافة مستوياته وهي سواء كانت تكتيكية أو مبادرة جهد عظيم تعكس نظاماً منضبطاً وفكرًا قيادياً في ذات المؤسسة، ونظرة حكيمية في الأفق البعيد للعمل الأمني تجتني ثماره الآن وغداً.

ختاماً، فإن الأدوار التي يلعبها المدربين والمحاضرون والمدرسون كانت ولا زالت تعبیر عن القيادة بصورتها المباشرة من حيث أنها تأثير في مجموعة من الناس باتجاه تحقيق الأهداف أو الهدف، والأدوار التي تلعبها قيادة العملية التدريبية لا تقل أهمية وليست بصورة أقل جلاء فهي تعبیر عن حالة التوجيه الاستراتيجي والبعد العميق للعملية التدريبية بكل تفاصيلها، وهي بممارستها بالصورة المثلى وتطبيق مبادئ التكاملية والتنسيق إنما هي تطبيق لمبادئ الشراكة الاستراتيجية التي تحقق الأهداف الأشمل للمنظومة الأمنية وتشكل تلك الممارسة الأرضية نحو تحقيق الأدوار القيادية للتدريب بشكل عام وللتدريب الأمني بشكل خاص.

النهضة تحفز



النقيب / علي معيض الضيائين
رئيس قسم الشؤون الأكاديمية



الحصار أحدث نهضة داخل
النهضة الشاملة المنطلقة في
قطر منذ أكثر من عقدين

أسهم في نشر وتعزيز الثقافة الحقوقية
داخل المجتمع وزاد الوعي بالقانون
الدولي الإنساني

استفز الشعراء وحفزهم
على إنتاج أجود القصائد
الوطنية

أحدث نقلة نوعية في تناول الإعلام للقضايا
المحلية وزادت متابعات البرامج التلفزيونية
والإذاعية ومقروئية الصحف بشكل قياسي

تشهد قطر منذ أكثر من عقدين مشروع نهضوي اقتصادي اجتماعي ثقافي، وأخذت النهضة القطرية مسارها العلمي المتميز عبر الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والاستراتيجيات الوطنية التي شملت كافة القطاعات بالدولة، وانعكس هذا المسار التطوري على صورة قطر في المؤشرات الدولية «التعليم، الأمن والسلام، الجاذبية للاستثمار، الصحة...». وتربعت في أغلب هذه المؤشرات على قمة الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط. كما استبقت تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة بفترة طويلة.

وكل من له اطلاع كافٍ على الرؤية الوطنية يلحظ بغير عناء تركيزها على «الإنسان»، وخلق كل المؤثرات الإيجابية في بناء أجيال تستند على قيم وموروثات مجتمعية راسخة، وقادرة على استيعاب التحديث فكرياً وثقافياً وعلمياً، ما أنتج ثماراً طيبة.

وفي أوج المسار التحديتي بفاجتنا الحصار من قبل الأشقاء والجيران محاولاً قطع الطريق على تطور دولة قطر وبلوغها مرافق بصعب منافستها لاحقاً، وكان الحصار مدروساً ومحكماً من ناحية قدرته على الحاق الأذى وتعطيل الحياة ناهيك عن عرقلة المسار التنموي المتكامل.

وأكد الحصار سعة أفق والقدرة الاستشرافية والحكمة لمن وضع أسس الرؤية الوطنية بالتركيز على العامل البشري، حيث أشاد العالم كله بقدرة قطر على امتصاص صدمة الحصار، والانقلاب سريعاً على أهدافه، والذهاب في مسار معاكس لتوقعات المحاصرين، وفي اعتقادي أن الرؤية الوطنية لو اقتصر على النهوض الاقتصادي وغيره من المجالات دون التركيز على الإنسان لما تبكنت قطر من هزيمة أهداف الحصار.

وسأقتصر في هذا المقال على قراءة الآثار الإيجابية للحصار على مجالات تلامس مساري الأكاديمي والمهني وانشغالاتي المعرفية، وهي القانون، والإعلام، والأدب.

- في المجال القانوني والحقوقية نجد أن وزارات الداخلية والعدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والجامعات والعديد من المؤسسات ذات الصلة بالأعمال الفكرية والبحثية والأجهزة الإعلامية قد دأبت على نشر الوعي الحقوقي بشكل عام وحقوق الإنسان على نحو خاص، وحفظت نجاحات كبيرة من نشر وتعزيز الثقافة الحقوقية داخل المجتمع المتنوع في قطر، لكن الحصار أحدث طفرة نوعية في المجال الحقوقي، وسابقاً لم يكن تناول الموضوعات الخاصة بالحقوق

بتعدى اهتمام المسؤولين عن التشريع وتنفيذ القانون إضافة إلى صفحات الصحف والبرامج الإعلامية، الآن بعد الحصار يمكن لأي متابع أن يلحظ أن القضايا الحقوقية تحولت إلى معاش يومي للكثيرين، واتسعت دائرة المعرفة بالحقوق والقانون الدولي الإنساني وغيرها لتوفر على الدولة والمؤسسات العاملة في المجال الحقوقي جهد كبير كان من الممكن أن يستغرق سنوات في أفضل الأحوال، ولأن الظلم والتغول على الحقوق مس الكثيرين في المجتمع أصبحت المعرفة الحقوقية ميدولة، كما أضحت الثقافة الحقوقية متعمقة في المجتمع المحلي.

- وفي المجال الإعلامي، أحدث الحصار طفرة حقيقية في تعاطي الأجهزة الإعلامية مع العديد من القضايا المحلية، فمثلاً قناة الجزيرة أصبحت تهتم بكثير من الأنشطة والفعاليات في قطر التي كانت خارج نطاق تغطيتها في السابق، بل وأصبح بعض الأنشطة والبرامج تنصدر نشرات الأخبار، كما أطلقت القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية برامج اختصت بالآثار المترتبة على الحصار، وتناولتها من جوانب عديدة، إضافة لذلك اتاحت الصحف المحلية مساحات واسعة لتغطية أخبار الحصار وتفاعلاتها المحلية والدولية، وتابعتها بشكل يومي مع الأخذ بتحليلات الخبراء والمختصين، وكشفت الصحف عن الآثار الإيجابية للحصار المتمثلة في النهضة الزراعية والصناعية والإنتاج الحيواني والتطور في مدى انتشار الوعي الحقوقي، وبرغم تراجع الاهتمام بقراءة الصحف الورقية عالمياً إلا أن الحصار رفع مقروئية الصحف المحلية، وزاد من وثيرة التنافس والتجويد بينها.

- وفي الجانب الأدبي استفز الحصار شعراء قطر فجادت فريحتهم بأفضل الأشعار، ونجح في اخراج أجود ما لديهم، وحفز شاعرينهم فرأينا أجمل القصائد وأفضلها نظماً وسبواً في المعاني الوطنية، وتأكيداً لبيعة المحبة التي على أعناق «هل قطر» لصاحب السمو أمير البلاد المغدي الشيخ نعيم بن حمد آل ثاني، وكل الأشعار التي نشرت في هذه المرحلة تدعو لحب الوطن وبذل الغالي والتفيس لمتع الأعداء من التغول على سيادة الدولة وكبرياتها، وتؤكد جاهزية جميع من على أرض الدولة للغداء والتضحية، وكسرت هذه القصائد الراقية والمعبرة كل الحملة الإعلامية الضخمة التي أطلقها أبواق الحصار للنيل من معنويات «هل قطر»، وأسهمت في تعزيز التماسك المجتمعي في قطر والذي شهد به العالم أجمع.

المعجزة اليابانية

القيم الحضارية تلو على التحديات



بقلم/ ياسر عثمان علي أحمد
التعاون الدولي

يشير مصطلح المعجزة اليابانية Japanese Miracle إلى ظاهرة التقدم المضطرد الذي ميز الاقتصاد الياباني، والذي يتبوأ اليوم مرتبة متقدمة بين نظرائه من دول العالم، حيث تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل تويوتا وسوني وفوجي فيلم وباناسونيك بشهرة عالمية، وذلك بالرغم من الهزيمة العسكرية لليابان ثم استسلامها في الحرب العالمية الثانية، بعد قصف هيروشيما وناجازاكي بالقنابل الذرية في عام ١٩٤٥، فضلا عن التحديات العظام التي لازمتها بطبيعة موقعها الجغرافي، والمتمثلة في معاناتها المتكررة من الكوارث الطبيعية الخطيرة مثل الأعاصير والانفجارات البركانية والزلازل، ضآلة الموارد الطبيعية المتوفرة، البعد الجغرافي من الأسواق الدولية وحادثة التجربة التصنيعية مقارنة بالعالم الغربي.

وهي تجربة تستحق التأمل واستقاء العبر والدروس منها، في ظل التحديات المحيطة بمنطقتنا العربية، من تضرع في شروط التبادل التجاري واختلال في بنات الأسواق التقليدية، المترتبة - في غالب الأحيان - عن التكلفة اللاتنافسية لأنشطة الإنتاج، وهو ما يتطلب البحث عن حلول مناسبة، تتضمن بالضرورة تلويس الإمكانيات والقيم الثابرة في وجدان الأمة، بجانب الاستفادة من تجارب الآخرين، فالحكمة ضالة المؤمن «أني وجدها فهو أحق بها».

العوامل التي أسهمت في تحقيق المعجزة اليابانية

تعدد العوامل التي أسهمت في المعجزة اليابانية، لذا فإنه ليس من الدقيق، ادعاء أن هنالك عامل بعينه ودون غيره، كان هو السبب في الأداء الاقتصادي المتميز للصناعات اليابانية، بل كانت هنالك عدة عوامل، تضافرت وقاد انسجامها إلى ما نشهده حتى الآن من ازدهار اقتصادي مستدام، ويمثل هذا الانسجام المستمر في حد ذاته، ظاهرة إجازية تستحق الدراسة.

لقد مثل الإرث الثقافي الياباني العريق، الغني بقيم التعاون Collaboration والنضام Colligation، والإدارة المبنية على احترام الإنسان - People based Management، الأساس الذي بنيت فوفه جهود الإجراءات التي قامت بها الحكومة اليابانية فيما بعد، من تلويس للتعاون بين مختلف عناصر الصناعات التصديرية، واناحة رأس المال الميسر لدفع النمو طويل المدى.

ومن جانب آخر، يخطئ الكثيرون باعتقاد أن ما يسمي بالمعجزة اليابانية، كان جهدا يابانيا حصريا منفلقا، مبنيا فقط على القيم الثقافية لليابانيين، دوننا اسهام من أطراف أخرى، إذ إن الشراكة الأولى لزيادة كفاءة التصنيع في اليابان قد تمثلت في جهود المستشارين الصناعيين الأمريكيين، والذين كانوا هم رواد الدعوة إلى التخلص من الفاقد التصنيعي Manufacturing Waste، ورفقة إدارة التغيير Change Management، والاستفادة من العمل الجماعي Team Work، بالإضافة إلى التبشير بالعوائد الضخمة لجهود الابتكار Innovation، حيث لعبت القيادة العليا لقوات التحالف دورا مفصليا في دفع التعافى الاقتصادي Economic Recovery لليابان، بهدف منع تكوّن النزعات العسكرية بجانب محاربة الشيوعية وغرس قيم الديمقراطية الغربية، وعلى سبيل المثال، كان القائد الأمريكي الجنرال دوغلاس مك آرثر مصرا على التعليم الجماهيري من خلال الراديو، وتم تعيين هومر سارازون Sarasohn لتأسيس المبادئ الأساسية للجودة، وتلاه رائد الجودة المشهور إدوارد ديمينغ Deming والذي أدخل مفهوم ضبط جودة المنتجات بناء على تقنيات الضبط الإحصائي للعمليات التصنيعية Statistical Quality Control، فضلا عن الجهود التي قام بها جيمس جوران James Juran في ترقية مستوى إدارة الجودة، من مستوى المصنع، إلى مستوى المؤسسة بأكملها Total Quality.

و عودا على بدء، فإن وجهة النظر العاقلة بأن إنجاز المعجزة اليابانية قد تحقق فقط من خلال

بناء الأسلوب الإداري الياباني حول مفهوم الجودة، يبدو خطتها جليا، بعجزها عن تفسير المظاهر المتعددة للمعجزة اليابانية، ونجاهلها للعوامل المساعدة الكامنة في الثقافة اليابانية وبمظهراتها الإدارية. فالمنتجات عالية الجودة تنتج من عمليات تصنيعية فائقة الجودة، والتي بدورها تستند على فلسفات إدارية فعالة.

لقد لعبت الفلسفات الإدارية اليابانية المتجذرة في عمق ثقافة المجتمع دورا مفصليا في المعجزة الاقتصادية. إذ مثل مفهوم KAIZEN (كايزن - التحسين المستمر) كان دافعا لتحقيق النمو العضوي المستمر Generic Growth. حيث استخدمت فيه أساليب حلقات الجودة Quality circles التي يقوم فيها العاملون بالجلوس سويا من أجل تقديم اقتراحات لتقليل الزمن والتكلفة وتحسين العمليات الانتاجية، وتوضيح الفعالية الفائقة لهذا الأسلوب عند مغارته بأسلوب هندسة العمليات Process Reengineering، والذي ساد في الثمانينيات من القرن المنصرم، متملا في توفير أكبر ما يمكن من تكاليف، من خلال تخفيض العبالة والتقصات الإدارية. إلا أنه قد فشل فشلا ذريعا في ضمان مستويات مرتفعة مستدامة من الحصص السوقية، وهو ما تميزت بها الصناعات اليابانية الرائدة.

منهجية كايزن للتحسين المستمر

حلقات الجودة Quality Circles

و هناك أسلوب استراتيجي آخر تتميز به الممارسات الإدارية في اليابان وهو ما يعرف بـ MEIKIKI والتي يمكن ترجمتها إلى «حرية التصرف في ظل الإطار العام»، والذي يهدف إلى تمكين المستويات الإدارية الأدنى من التصرف بالحكموم بإطار استراتيجي متفق عليه، يتمثل في «رؤية Vision»، تعبر عن أغراض

الإدارة العليا، يتم تنزيلها إلى وحدات الأعمال مع تفويض باختيار وتنفيذ ما يرواونه من خطط تتناسب مع متطلبات السوق.

و بالإضافة لكل ما تقدم، فإن هناك شبكة أخرى من الممارسات الإدارية المبنية على الإرث الثقافي الياباني مثل KEIRETSU «التعاون والتشابك مع الموردين والزبائن» المبنية من الغناعة اليابانية التي تعطي وزنا كبيرا للعالبة وكفاءة سلاسل الإمداد، فضلا عن « التركيز على الميزات النسبية للتنفيذ الناجح للاستراتيجيات»، والذي يوضح سيادة منتجات يابانية مثل HITACHI، SONY، و TOSHIBA بالرغم من سيطرة الشركات الأمريكية على صناعة أشباه الموصلات -Semi Conductor.

وكل هذه الممارسات الإدارية المذكورة أعلاه تنبع من بيئة ثقافية غنية، تدعو إلى عدم الأثانية، وقد اسهم تبني هذه الممارسات إلى تفادي مشكلات يتعرض لها الاقتصاد الغربي مثل مشكلة الأجندة الذاتية للموظف Agency problem، كما أسهمت في تعزيز مفهوم تمكين العاملين Empowerment، والتدريب والتعاون.

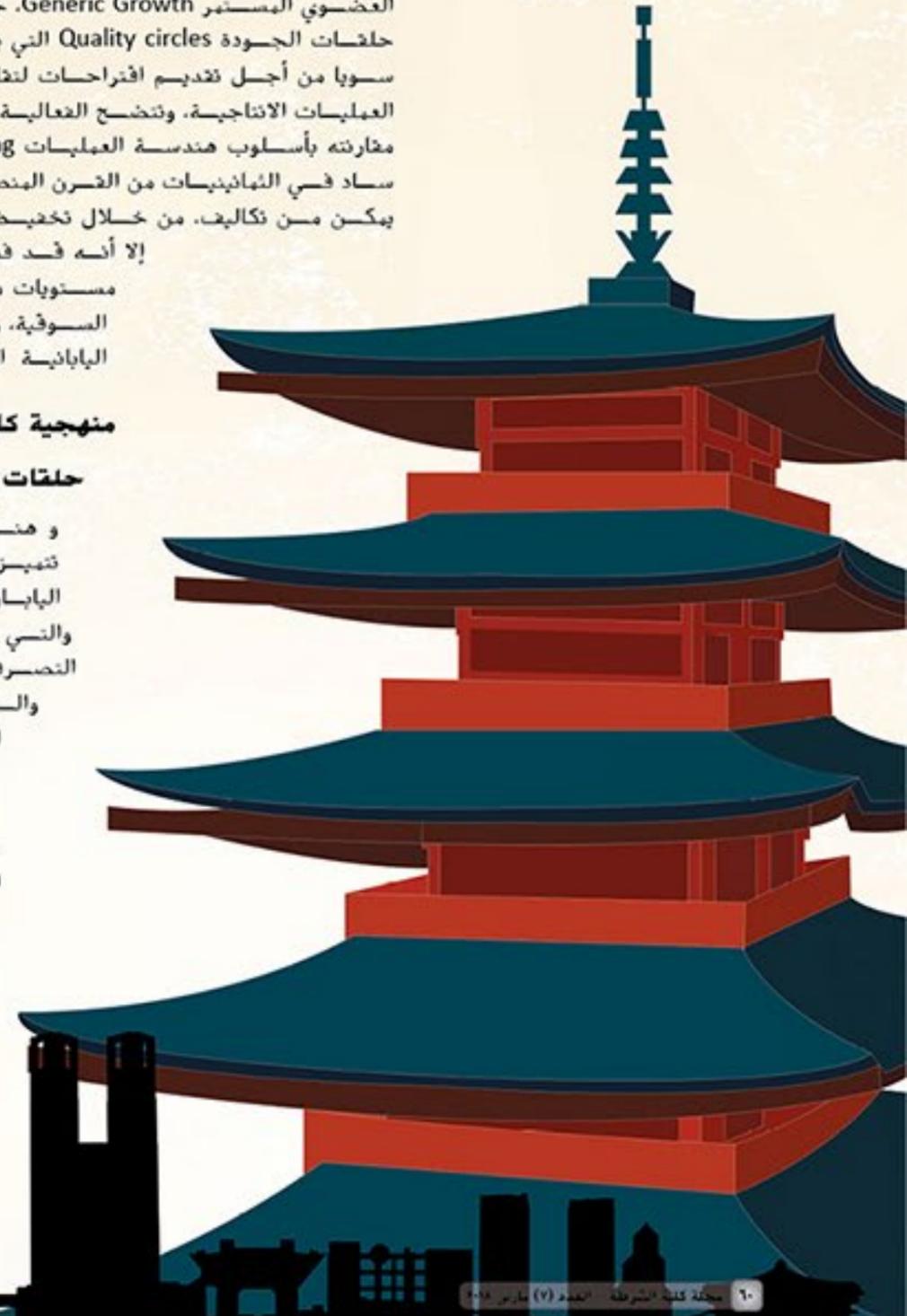
انعكست كل هذه الممارسات الإدارية على بيئة العمل، لتصبح مقومات النجاح الذي تشهده اليابان، والمتمثل في إعطاء وزن متعاظم لمعيار الكفاءة، والذي يرفده مبدأ التحسين المستمر، مما يجعل الياباني لا يشعر بوجود حواجز تقف دون ابتكار التحسينات بناء على التفكير السليم المندرج common sense-based improvement، لا ذلك المبني على التكاليف الإضافية الواجب تكبدها من أجل ضمان جودة أعلي للمنتجات.

أثمرت الممارسات سالفة الذكر، أن صار نظام العمل الياباني داعيا إلى الافتخار بالانتساب إلى الشركة أو المؤسسة، وهذه سمة هامة، إذ يتحول

العامل أو الموظف إلى جزء لا يتجزأ من الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها، ويبقى العامل مستقرا في شركته طالما بقي على قيد الحياة، حيث الرتبة والراتب لا يفارقانه طيلة عمله بالشركة، ولا يتم نقله من مؤسسة إلى أخرى كما هو الحال في معظم البلدان النامية.

و قادت هذه الممارسات أيضا إلى خلق توازن بين المصلحة الخاصة ومصلحة الجماعة، حيث يقوم نظام العمل الياباني بالدرجة الأولى على المصلحة العامة مع عدم الإضرار بالمصلحة الفردية الخاصة أي أن مصلحة الشركة هي المحددة لنظام العمل، ولا توجد أضرار لمصلحة الفرد وتؤمن الشركة قسطا كبيرا من حاجيات ومتطلبات العاملين لديها، وتعتبر الشركة بالنسبة للعامل مصدر فخر واعتزاز بالانتماء إليها.

وفي الختام، يمكننا القول بأن المعجزة اليابانية قد تحققت وما زالت تؤتي أكلها بفضل مواهبها بين القيم الحضارية للمجتمع الياباني وبين ما أنتجته البشرية من علوم وتقنيات حديثة، بحيث لا يطفئ أحدهما على الآخر، وهو أسلوب إداري شاع مؤخرا في إطار برامج بناء القدرات Capacity Building يعني باستخلاص الفوائد من الممارسات الجيدة في مجال بعينه Best Practices ثم محاولة تنزيلها على الواقع المحلي، ولنا أسوة حسنة فيما قام به أسلافنا، كما تبدي ذلك في اتباع سيدنا عمر بن الخطاب لبعض الأساليب الإدارية السائدة آنذاك، مثل أسلوب الدواوين، وهو أسلوب لم يمنع كونه نظاما استخدمه الفرس في الإدارة، من الاحتذاء به، إذ إن الدولة الإسلامية اتسعت على اثر الفتوحات في تلك الفترة وتعددت معها إدارة الدولة، وصارت هناك حاجة لإيجاد سبيل لضبط أمور الدولة.



الشروط الموضوعية لإنشاء الشيك



بقلم / عبدالله عفاص المرعي

قسم الشؤون المالية والإدارية - كلية الشرطة

إن الشيك من أهم الأوراق التجارية التي نظمها القانون، ويعد إصداره من التصرفات القانونية، ومن أجل ذلك يتطلب القانون توافر طائفتين من الشروط لسلامة هذا التصرف القانوني، وهي: الشروط الموضوعية والشروط الشكلية. وسنتناول هذه الشروط بالشرح المختصر على جزئين، الجزء الأول في هذا العدد عن الشروط الموضوعية والجزء الثاني في العدد اللاحق عن الشروط الشكلية.

يترتب على إصدار الشيك من خلال توقيع الساحب عليه التزام متمثل في أداء قيمته للمستفيد أو للحامل إذا امتنع البنك المسحوب عليه عن الدفع. ولذلك يجب أن يتوافر فيه -باعتباره تصرفاً قانونياً- مجموعة من الشروط التي تجد أساسها في الأحكام العامة المستمدة من القانون المدني، وهي الأهلية والرضا والمحل والسبب. وتتناولها بالشرح على النحو التالي.

الأهلية في الشيك:

يشترط فيمن يوقع على الشيك أن يكون أهلاً للقيام بالأعمال التجارية، أي أن يكون قد بلغ سن الرشد في المسائل التجارية، وسن الرشد 18 سنة كاملة. وهذه الأهلية هي أهلية الأداء، وتعني صلاحية الشخص لاستعمال الحق. القاعدة العامة أن كل شخص بلغ سن الرشد يكون أهلاً للقيام بالتصرفات القانونية والتي من ضمنها التوقيع على الشيك. حيث يترتب على ذلك انعقاد مسؤوليته والتزامه بالوفاء بالشيك الذي أصدره. ولم يفرق القانون بين الرجل والمرأة، المسلم وغير المسلم. فهذه السن عامة لجميع المواطنين في الدولة، كما لم يفرق القانون بين ما إذا كان

الالتزام نتيجة معاملات تجارية أم معاملات مدنية. غير أن المشرع اللبثاني أوجب على المرأة أخذ إذن الزوج وذلك في المعاملات التجارية. وهذا موقف مختلف عن معظم التشريعات إن لم تكن جميعها. ويعد القاصر المأذون له بالتجارة كامل الأهلية، ويكتسب الصفة التجارية وتكون أعماله تجارية ويلزم القيد في السجل التجاري، وبمسك الدفاتر التجارية. ولكن لا يعد كامل الأهلية إلا في حدود الإذن المعطى له، وتكون أعماله الخارجة عن حدود الإذن باطلة بطلاناً نسبياً لمصلحته، والعبارة بتوافر الأهلية وقت صدور الشيك، وبالنسبة إلى المستفيد، يجب أن يكون متمتعاً بأهلية قبض أو استيفاء طبقاً للقواعد العامة.

أما القاصر غير المأذون له بالإنجاز فليس له حق التوقيع على الشيك، فإذا وقع وهو غير مأذون له، فإن الالتزام المصرفي الناشئ عن توقيعه يقع باطلاً بالنسبة إليه. وله أن يحتج بنقص أهليته إزاء كل حامل للشيك ولو كان حسن النية لا يعلم بنقص الأهلية، خروجاً على قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالدفع على حامل حسن النية. ويبرر هذا الخروج بضرورة حماية القاصر، وهي حماية أولى بالرعاية

من حماية الحامل. أما المجلس ترتفع يده عن إدارة أمواله والتصرف بها من وقت صدور الحكم بشهر إفلاسه، حيث يكون محظوراً عليه إبرام التصرفات القانونية وعلى وجه الخصوص الوفاء بالديون عن طريق تحرير أوراق تجارية. ومن ثم فإنه لا يحتج بتوقيع المجلس بعد شهر إفلاسه على جماعة الدائنين، مع ملاحظة أن الشيك لا يبطل وتظل التزامات الموقعين قائمة وناظفة.

أما أهلية الشخص المعنوي فتبدأ من وقت اكتساب هذه الشخصية تلك الأهلية وهي من الوقت الذي يحدده القانون. فكما أن للشخص الطبيعي وقت تبدأ فيه الأهلية ووقت تنتهي فيه فكذلك الشخص المعنوي. ومحل تفصيل شخصية الشخص المعنوي في قانون الشركات وغيرها من القوانين التي تنظم الأشخاص الاعتبارية سواء العامة أو الخاصة.

وبعد معرفة الأهلية اللازمة لصحة التوقيع على الشيك فإن من الضرورة بمكان معرفة من يملك سلطة التوقيع على الشيك، فهل يجب أن يكون الساحب بنفسه أم يجوز للساحب أن يعوض غيره في التوقيع نيابة عنه. ولذلك ينور التساؤل عن النيابة في توقيع الشيك، وللإجابة على هذا التساؤل يشير بعض الفقهاء إلى أنه «لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون البيانات في الشيك محررة بخط يد الساحب، وإنما فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب.....». ويشير إلى أن خلو الشيك من التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل، فتكون مجردة من أي قيمة. وسنوضح ذلك عند تناول البيانات الإلزامية الواجبة في الشيك.

وفيما يلي نوضح سلطة التوقيع في حالة السحب بواسطة وكيل. والسحب لحساب الغير،

أولاً: تحرير الشيك أو التوقيع عليه بواسطة وكيل أو نائب:

الأصل أن يوقع الساحب بنفسه على الشيك إذا كان شخصاً طبيعياً. ولكن قد يقوم بتوكيل شخص آخر للتوقيع عنه. وهذه هي النيابة الانتقافية، وقد تكون نيابة قانونية كالولي أو الوصي على القاصر. أما في حالة الشخص الاعتباري إذا كان هو الساحب ففي هذه الحالة توكل إدارة الشركة نائباً قانونياً للتوقيع عنها كأن توكل المدير أو رئيس مجلس الإدارة أو أكثر من شخص معاً مجتمعين أو منفردين حسب إرادة الشركة، ويتم هذا السحب بأن يوقع الشخص على الشيك بصفته وكيلاً.

والوكالة قد تكون داخلية بالبنك أو تكون وكالة عامة أو خاصة، وفي الأولى تكون هذه الوكالة من خلال حضور الموكل والوكيل ووقوعان على توكيل داخلي يحدد فيه اختصاصات الوكيل بالتوقيع والحدود المخولة له بالسحب والاطلاع على الحساب. أما الثانية فتحرر عن طريق

كاتب العدل أو لدى الموثق بمكتب التوثيق والشهر العقاري حسب النظم المعمول بها في كل دولة. ويتم قيد الوكالة في السجل بعد تحريرها مباشرة، ولا يعتد بها قبل قيدها في السجل التجاري.

والإنابة تعني حلول إرادة النائب محل إرادة الأصيل مع انصراف الأثر القانوني لهذه الإرادة إلى شخص الأصيل، كما لو كان التصرف صادراً منه شخصياً. والإنابة قد تكون قانونية والقانون هو الذي ينولي تحديد نطاقها وصلاحيات النائب، كما في الولي على القاصر. وقد تكون انتقافية إذا كان الاتفاق هو الذي ينولي تحديد نطاقها كما في عقد الوكالة. ويلزم لتحقيق النيابة ثلاثة شروط هي:

1. أن محل إرادة النائب محل إرادة الأصيل.
2. أن تكون إرادة النائب في الحدود المرسومة للنيابة.
3. أن يكون التعامل باسم الأصيل.

ثانياً: تحرير الشيك والتوقيع عليه لحساب الغير:

قد يوقع شخص ما على الشيك باسمه وبصفته أصيلاً، غير أنه في الحقيقة يعمل لحساب شخص آخر. ومن الناحية العملية، يعد هذا الغرض نادراً، وهو قيام شخص بالتوقيع على الشيك باسمه ولحساب شخص آخر بناء على اتفاق بينهما، على غرار الوسيط التجاري الذي يتعامل مع الغير باسمه الشخصي ولحساب الموكل. وهذا الغرض يتحقق في حالة ما إذا أراد الساحب الحقيقي أن يستتر وراء شخص آخر بحيث يقوم الأخير بتحرير الشيك لحساب الساحب الحقيقي، وفي الواقع العملي المصرفي فإن مثل هذه الحالات نادرة الحدوث لكثرة مشاكلها القانونية، وحرص البنوك على عدم الخوض في نزاعات بين أطراف ليس له علاقة مباشرة معها.

ويسمى «الساحب الظاهر» من يوقع على الشيك باسمه الخاص بوصفه أصيلاً، بينما في الحقيقة يعمل لحساب شخص آخر، وفي هذه الحالة فإن الساحب الظاهر يلتزم بتوفير المقابل للوفاء بقيمة الشيك الذي وقع، ويتحمل المسؤولية في حال عدم وفاء البنك المسحوب عليه الشيك، بحيث تتعقد مسؤولية الساحب الظاهر أمام المظهرين والحامل دون غيرهم عن الوفاء بقيمة الشيك.

يطبق على العلاقة بين الساحب الظاهر والساحب الحقيقي ما يطبق على علاقة الوكالة، وذلك لأن الساحب الظاهر في الحقيقة يلتزم بتعليمات الساحب الحقيقي ويكون مسؤولاً عن مخالفتها، ويكون مسؤولاً عن إهماله في حالة عدم تنفيذها، ويبدو لي أن هذه العلاقة علاقة عقدية ومن ثم فإن المسؤولية المترتبة عنها تكون مسؤولية عقدية بحكمها الاتفاق الناشئ بين الساحب الظاهر والساحب الحقيقي، فهي علاقة وكالة.

كل ما أعرفه انه لا اعرف شيئاً!



الدكتور/ عبدالقادر زينل
قسم التدريب الرياضي - كلية الشرطة

هذه ليست مقولتي لأنها أكبر بكثير مما أمتلكه من معرفة ودراية متواضعة... ولكني أعتبرها تراساً يقتدى به ومفهوماً تربوياً ينبغي العودة إليه بين فترة وأخرى للاستعانة به لما تعنيه هذه المقولة من مدلولات ومعان عميقة. لاسيما وأن قائمتها يمتلك الفزارة في العلم والمعرفة ويعتبر أحد الفلاسفة الفطاحل والمتميزين في عصر النهضة اليونانية... إنه الفيلسوف اليوناني (أفلاطون) الذي يرى أن العلم هو الفضيلة وأن المعرفة والدراية تكتسب من خلال الاستمرار بالتعلم وكأنك لا زلت في مرحلة البداية!! فإذا كان هذا النابغة والفيلسوف الذي ساهم في تطوير النهضة الفكرية اليونانية في عصرها الذهبي وأستاذ الفلاسفة العظام (سقراط وأرسطو) يقول إنني لا أعرف شيئاً رغم خزين علمي، ولو قارنا مقولته هذه بما نملك من معرفة، لوجدنا أنفسنا بحاجة إلى الكثير الكثير للعلم والتعلم. مما يؤكد تواضع هذا الفيلسوف الذي قدم الشيء الكثير للإنسانية في مختلف العلوم الاجتماعية... حقاً إنها رسالة تربوية للذين يعتقدون إن ما وصلوا إليه من معرفة يفنيهم عن التطلع والبحث والاستشارة بمن سبقهم تجربة وعلماً وخبرة. لأن الخبرات لم تكتسب إلا من خلال عمل مستمر ولحقة طويلة من الزمن تخللتها أحداث ومواقف صعبة مما ولدت لديهم المقدرة على إيجاد الحلول المناسبة نتيجة تلك التجارب.

أن الوصول إلى الهدف المطلوب يحتاج إلى المزيد من الجهود العلمية الحديثة والتنوع في معرفة مختلف الثقافات التي من شأنها النهوض بالعملية التعليمية والتي بدونها لا يتحقق التطور الذاتي ولا الجماعي؟ وهذا ينطبق على جميع المجالات ومنها المجال الرياضي الذي أصبح علماً قائماً بحد ذاته والذي يتطلب من المعنيين العاملين فيه وعلى جميع الأصعدة السعي للحصول على ما هو مستجد من علوم سواء في الجانب النظري أو العملي من خلال السعي الذاتي لإيجاد الفرص المناسبة لتطوير الإمكانيات من جميع جوانبها للمساهمة في تحقيق الإنجاز الرياضي الذي يخدم سمعة البلد في المحافل الدولية والقارية. لأن الإنجاز الرياضي هو عملية تربوية متكاملة ومتراصة مع بعضها البعض ولن يقتصر على الجهود الفردية أو رأي محدد وإنما بمشاركة آراء الآخرين وفق نهج العمل الجماعي الذي هو الأساس في كل الاستراتيجيات. أن الطموح حق مشروع ولكن ينبغي أن يمر وفق مراحل البناء الصحيح والتوسع في الاختصاصات لمواكبة التطور الحاصل في جميع المجالات ولن تتحقق تلك الأهداف ما لم تفتن بتوسيع القاعدة العلمية والمعرفية ولتأخذ من قول الفيلسوف النابغة (أفلاطون) «كل ما أعرفه أنني لا أعرف شيئاً» نموذجاً يحتذى به رغم ما يمتلكه من غزارة كبيرة في العلم وسعة الأفق إذ أنه صليح في الفكر الإنساني والوجداني وهو الذي يطلق عليه أبو المنطق لقدرته الفائقة في استنباط المعرفة إضافة إلى العلوم الاجتماعية والتربوية والفلسفية التي ساهمت في خدمة المجتمعات الإنسانية... التواضع في العلم والمعرفة حافز إلى التعلم والدراية..

همسة من قال لا أعرف قل له تعلم .. ومن قال مستحيل قل له حاول

عن عملية الإكراه، وتكون المسؤولية الجنائية منتعبة لعدم وجود القصد الجنائي بانعدام الإرادة الحرة. كمن يهدد آخرًا بسلاح لينتازل عن دين له فيقوم بتحرير شيك بمقداره.

محل الإلتزام في الشيك:

محل الإلتزام بوجه عام هو الشيء الذي يلتزم المدين القيام به. ومحل الشيك دائماً وأبداً مبلغ من النقود. ولذلك نستطيع القول بأنه دائماً يكون ممكناً ومشروعاً. ويجب أن يكون معيناً بنوعه ومقداره شأنه في ذلك شأن المحل في أي التزام. فيلتزم المدين مثلاً بأن يؤدي للدائن مقداراً معيناً من الريالات القطرية، وتقضي المادة ١٥٢ من القانون المدني القطري بأنه « إذا كان محل الإلتزام دفع مبلغ من النقود، التزم المدين بقدر عددها المحدد في العقد دون أن يكون للتغيير في قيمتها أثر، ولو اتفق على خلاف ذلك». ويترتب على ذلك أن المدين يلتزم بالمبلغ المحدد بذات المقدار والتنوع سواء ارتفعت أو انخفضت قيمة هذه النقود، والاتفاق على خلاف ذلك يكون باطلاً. كما لا يتصور إبطال الشيك على أساس استئجال المحل أو عدم مشروعيته، وذلك لأنه دائماً يكون ممكناً ومشروعاً لأنه مبلغ من النقود. ولكن إذا لم يعين مبلغ الشيك أصلاً فإن الإلتزام يكون باطلاً لانعدام محله، وهذا البطال يستند إلى عيب ظاهر على الصك، فيجوز التمسك به في مواجهة كل حامل، إذ لا يتصور معه حسن نية. وإذا عُين المبلغ تعييناً مجهلاً كان يقول (ادفعوا باقي حسابي عندكم) أو إذا كان محل الإلتزام شيئاً غير النقود كتسليم عين أو أداء عمل، فإن الصك يفقد صفة كشيك، ويجوز لكل ذي مصلحة التمسك بزوال هذه الصفة.

سبب الإلتزام في الشيك:

يتطلب القانون أن يكون لكل التزام سبب، ويجب أن يكون موجوداً ومشروعاً وغير مخالف للنظام العام حيث نص القانون المدني القطري في المادة ١٥٦ على أنه « يفترض أن للإلتزام سبباً مشروعاً ولو لم يذكر في العقد، مالم يتم الدليل على غير ذلك». فإذا ادعى المدين بعدم مشروعية السبب فإن عليه هو إثبات ذلك، ذلك لأن القانون وضع فريضة معادها افتراض مشروعية السبب في الإلتزام، ولكن هذه الفريضة قابلة لإثبات العكس. وعلى من يدعي عدم مشروعية السبب إثبات ذلك وله إثبات ذلك بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البيينة والقرائن.

وعلى ذلك يبطل الشيك إذا حُرر وفاء لدين قمار أو لسداد شراء منزل دعارة مثلاً. ويجب أن يكون السبب موجوداً، ومن ثم فإن الشيك يبطل إذا قام الساحب بتحريره ظناً منه أنه مدين وهو ليس كذلك، ولكن يجوز أن يكون السبب نية التبرع. وإذا كان للشيك سبب صوري، فالعبرة بالسبب الحقيقي فلا يبطل إلا إذا كان سببه الحقيقي غير موجود أو غير مشروع. فالصوربة ليست بذاتها سبباً للبطالان.

ويعد الموقع لحساب الغير في نظر حامل الشيك وسائر المظهرين المدين الأساسي والمسؤول الأول عن إيجاد مقابل الوفاء لدى البنك المسحوب عليه. ولهذا فإن الحامل بوجه المطالبة بأداء قيمة الشيك إلى الساحب الظاهر عند امتناع البنك المسحوب عليه عن الدفع، ويسأل الساحب الظاهر قبل الحامل والمظهرين دون غيرهم عن إيجاد مقابل الوفاء. وإذا وقع الساحب الظاهر على الشيك وقام البنك المسحوب عليه بالوفاء دون أن يكون للأخير مقابل الوفاء، جاز له الرجوع على الساحب الأصلي وامتنع عليه الرجوع على الساحب الظاهر، والسبب عدم قيام علاقة بين الساحب الظاهر أي الموقع والبنك المسحوب عليه، كما أن المسحوب عليه يعلم في هذه الحالة أنه يوفي لحساب الساحب الأصلي أي لمصلحة الأمر بالسحب وليس لمصلحة الساحب الظاهر أي الموقع. والعلاقة بين الأمر بالسحب والمسحوب عليه علاقة تعاقدية، حيث أن الأمر بالسحب هو الساحب الحقيقي، والواجب عليه أن يقدم مقابل الوفاء للبنك المسحوب عليه الشيك والموقع من قبل الساحب الظاهر وباسمه. ومن ثم فإن الأمر بالسحب (الساحب الحقيقي) هو المسؤول أمام البنك المسحوب عليه.

الرضا في الشيك:

ينشأ عن التوقيع على الشيك التزام صرفي، ويلزم لصحة هذا الإلتزام وجود الرضا أي لا يكون الرضا منعدماً كأن يتم تزوير توقيع الساحب، فالرضا يعبر عنه عن طريق التوقيع وقد يكون بالإمضاء أو البصمة أو الختم فإذا كان التوقيع مروراً فلا وجود للرضا، ويلزم كذلك لصحة الرضا خلوه من العيوب التي نص عليها القانون وهي ما يطلق عليها (عيوب الرضا)، وهذه العيوب تفسد الرضا بحيث لا تكون الإرادة حرة مختارة صحيحة لقيام الإلتزام. وهذه العيوب هي الغلط والتدليس والإكراه والاستغلال وقد نظمها المشرع القطري في القانون المدني من المادة ١٣٠ إلى ١٤٧. ويكون الإلتزام معيباً إذا شابه أي من هذه العيوب ويكون قابلاً للإبطال لمصلحة الذي شاب العيب رضاه. فإذا كانت إرادة الساحب معيبة بأحد هذه العيوب، فإن الشيك يكون باطلاً بطلاناً نسبياً، ويجوز للساحب التمسك به في مواجهة المستفيد الأول دون غيره من الحاملين حسني النية، وذلك لأن قاعدة (التظهير يظهر السند من الدفع) تتدخل هنا فتحثهم من الاحتجاج عليهم بالبطالان النسبي. وإذا بطل التزام الساحب فإن أثر البطالان يقتصر عليه دون غيره من الموقعين تطبيعاً لبدأ (استغلال التوفيعات)، ولكن يثور التساؤل عما إذا كان سبب البطالان هو الإكراه سواء كان مادي أو أدبي، فهل يكون من أثره انعدام المسؤولية الجنائية متى تبين أنه ليس للشيك مقابل للوفاء أو كان أقل من قيمته؟

يرى بعض الفقهاء أن تحرير الشيك إذا كان نتيجة مباشرة للإلتزام الباطل المشوب بعيب الإكراه، عدُّ هو أيضاً ناشئاً

الأمن الفكري.. أهميته ووسائل تحقيقه



أ.د/ إبراهيم علوان

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الشرطة

الأمن الفكري هو الحال الذي يسلم فيه نظر الإنسان للأشياء والأحوال وفهمه لهما من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال؛ بحيث يسلك نهج الاستقامة عند تأمله ونظرته للحياة والأحياء. ويكون المجتمع آمناً على مكونات أصالته وثقافته المنبثقة من الكتاب والسنة.

ولئن كانت الحاجة إلى الحديث عن هذا النوع من الأمن ظاهرة في كل حين. فإن تلك الحاجة تزداد في هذا الزمان الذي كثرت فيه العوادي التي تستهدف الإخلال بالأمن. وتطوّرت وسائل الاتصال؛ حتى دخلت كل دار. وأسمنت كل أذن. وأعلّمت بكلّ حدث؛ الأمر الذي جعل الأفكار تسري في الناس سريان الهواء في الأفاق. فليس ثمّ حواجز تمنع من وصولها إلى أيّ مكان على ظهر الأرض.

أهمية الأمن الفكري

تظهر هذه الأهمية فيما يأتي:

أولاً: الأمن الفكري يتعلّق بالمحافظة على الدين. الذي هو مصدر ثقافة الأمة. ومُستند علومها ومعارفها. وأساس علوّها وتبوّرها. وهو أحد الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بحمايتها والمحافظة عليها.

ثانياً: الأمن الفكري يتعلّق بالعقل. الذي هو آلة الفهم. وأداة التأمل والتفكير. وهو أساس استخراج المعارف. وطريق بناء الحضارات. وتحقيق الاستخلاف في الأرض.

ثالثاً: الأمن الفكري غاية استقامة المعتقد. وسلامته من الانحراف عن المنهج الحق. وعاقبته استقامة السلوك. وإثبات الولاء للأمة. وصحة الانتماء لها.

منهج الإسلام في تحقيق الأمن الفكري

يمكننا أن نوضّح هذا المنهج في النقاط الآتية:

أولاً: حرّضت الشريعة الإسلامية على صيانة العقل من الانحراف عند التأمل والنظر في الأمور؛ استناداً إلى أن العقل لا يستطيع أن يخوض في كل مجال. ولا أن يدرك حقائق جميع الأشياء. ولذلك؛ فقد جعلت نصوص الوحي حدوداً معينة للعقل يجب عليه ألا يتعدّها؛ لأن في تعدّيها خطراً عليه. أو إشغالاً له بما لا فائدة فيه. وذلك ظاهراً في مثل قوله تعالى: « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً. الآية رقم ٨٥ من سورة الإسراء.

ثانياً: حرّمت الشريعة النظر في كتب الضلالة؛ باعتبارها مصادر للأفكار المنحرفة؛ لأن العقل إذا غدّي بأفكار ومعلومات فاسدة ساء تصوّره للأمور. وضلّ عن الطريق المستقيم. ولذلك قال صلى الله عليه وسلم غاضباً لها رأى صحيفة من التوراة بيد الفاروق عمر: « والذي نفسي بيده لو كان موسى حياً ما وسعته إلا أن يتبعني» رواه أحمد والطبراني

ثالثاً: حماية الفكر من الغلو. وهو الإفراط ومجاوزة الحد الشرعي في أمر من أمور الدين. قال تعالى « لا تغلوا في دينكم...» الآية رقم ١٧١ من سورة النساء. وحذر صلى الله عليه وسلم من الغلو فقال: «إياكم والغلو في الدين...» رواه ابن ماجه.

رابعاً: التحذير من تقديس العقل وتقديسه على الشرع؛ لأن العقل مهيبا بلغت قوّته قاصر الإدراك في علمه. ولذلك؛ أنزل الله الكتب. وأرسل الرسل. وقال سبحانه « لا تقدّموا بين يديّ الله ورسوله». الآية الأولى من سورة الحجرات.

خامساً: إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحرّ الرشيد داخل المجتمع. وتقويم الاعوجاج الفكري بالحجة والإقناع؛ لأن البديل هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرّية غير موجهة ولا رشيدة؛ مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن المجتمع.

ومن تطبيقات هذه القاعدة في السنة النبوية؛ قول بعض حديثي العهد بالإسلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط) أخرجه أحمد. والمقصود طلب تخصيص شجرة يتبركون بها. ويعتقدون فيها ما لا يجل اعتقاده في مخلوق. وعلى الرغم من مصادمة هذا الطلب لنوايت المعتقد فإن البيبة الصحّية التي كان المسلمون يعيشون

فيها جعلت هذا الانحراف الفكري يظهر للسطح فوراً، لنتم مناقشته في العلق مع القيادة العلمية والسياسية للأمة المتمثلة في النبي صلى الله عليه وسلم

سادساً، التهي عن مجالسة أهل الانحراف الفكري، الذين يسعون إلى خرق سقنة المجتمع وإغراق أهلها بخوضهم في آيات الله وتجروهم على الغنبا بغير علم. وقد قال تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ، حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ) الآية رقم ٦٨ من سورة الأنعام.

سابعاً، التمسك بعبادة التضرح إلى الله سبحانه، وسؤاله الحفظ من الرزيع والضلال، وهو سلاح عظيم له أثر كبير في حلول الأمن الفكري. وقد أهله كثير من الناس؛ فلا تكاد أبادهم ترتفع سائلة الله الهداية إلى الصواب، مع أن نبي الله، وهو المؤيد بالوحي كان يقول في دعائه: (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة... اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك) أخرجه مسلم بل إن المسلم لا يكاد يكرز دعاءً، ولا كلاماً في حياته؛ كتنكره لكلمة (أهدنا الصراط المستقيم) التي هي جزء من الفاتحة، وقراءتها ركن في كل ركعة من الصلاة بما يزيد عن ستة آلاف مرة في العام الواحد؛ لأن القلوب كما في الحديث الصحيح: (بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ يُقَلَّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ) أخرجه الترمذي

أهم وسائل تحقيق الأمن الفكري

إن أهم ما يمكن أن يُعنى به من وسائل لتحقيق الأمن الفكري ما يأتي: العناية بالتعليم، فالأمن الفكري لا يُفرض على الناس من خارجهم بقدر ما يُبنى في دواخلهم، فالإنسان هو الحصن المانع من الغزو الفكري، فكلما ارتفع مستواه التعليمي ارتفعت قدرته على معرفة الضار من النافع، والتمييز بين الأصيل والدخيل، وكلما كان النظام التعليمي مرتبطاً بخصوصيات المجتمع الإسلامي ومعتقداته، وعلى درجة عالية من التخطيط والإتقان في التنفيذ، كان أقدر على مواجهة التدخلات الفكرية.

العناية بالتربية، وذلك في كافة محاضن التربية في المدارس والمساجد والبيوت، وتسنهدف التربية ما يأتي:

أ- تأصيل الأجيال على الحق، وتنمية وعيهم بهويتهم المبنية على الإسلام، عقيدة وشريعة، وعيلاً وسلوكاً، وتعاملاً مع الغير

ب- حماية الأجيال مما يُفسد عقائدهم، ويبيح هويتهم، ويذهب بهم ذات اليمين وذات الشمال في مسالك الفكر الدخيل، ولا بد من تعريفهم بهذه الأفكار وأخطارها قبل وصولها إليهم منقحة مزخرفة؛ فيتأثرون بها، وهو منهج قرآني دل عليه قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُفَسِّحُونَ) الآية رقم ٥٥ من سورة الأنعام. فاستنباط سبيل المجرمين يفرض اجتنابها كان سبباً لتفصيل الآيات حولهم، لا سيما والفكر الهدام ينتقل بسرعة كبيرة جداً، ولا مجال لحجبه عن الناس. ولقد كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير؛ لكن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه كان

يسأله عن الشر؛ مخافة أن يُدركه « رواه الحاكم في المستدرک ج. التحصين، وذلك بتحصين الأجيال من تقبل ما يهدم هويتهم، وتنمية قدراتهم على التمييز بين الصالح والعاقد من الآراء والأفكار والأعمال.

وكم هو مؤلم أن نرى وتسمع هذا الانفصال الشعوري بين الآباء والأبناء، وبين المعلمين والطلاب، وبين الخطباء والمصلين في كثير من الأحيان، وقد رأينا أن معظم المشاركين في أحداث التفجيرات الإرهابية قد انفصلوا عن أهلهم، وخرجوا من بيوتهم منذ مدة طويلة، والفربي الناجح لا يترك مثل هذه الأحداث تبر دون تعليق وتقديم لغات تربوية تناسب المقام.

٢- العناية بوسائل التوجيه والتأثير، إن الناس يتأثرون بوسائل التوجيه التي أصبحت تُسهم بصورة ظاهرة في تشكيل شخصية كل فرد من أفراد الأمة ووعيه وتوجيهاته، بل وتعيد صياغة من تشكل من قبل.

أثر اختلال الأمن الفكري

إن اختلال الأمن الفكري مؤد إلى اختلال الأمة في الجوانب الأخرى؛ الجنائية والاقتصادية وغيرها؛ فكثيراً ما يكون القتل وسفك الدماء، وانتهاك الأعراض نتاج أفكار خارجة عن دين الله تعالى وشريعته، والمتأمل في تيارات الغلو في المجتمعات المسلمة، يجد أن أفعال الغلاة من قتل وتفجير هي نتاج لفكر مغوج.

والضرر المتوقع من الإخلال بالأمن الجنائي، أو انتهاك الأموال والأعراض في معظمه محدود بين وقع عليه الجرم، أما بالنسبة لضرر الإخلال بالأمن الفكري، فإنه يتعدى إلى كل شرائح المجتمع، وعلى اختلاف مستوياته.

كما أن الإخلال بالأمن الفكري يؤدي إلى تفرق الأمة وتشرذمها شيعاً وأحزاباً، وتنافر قلوب أبنائها، ويخجل بأسهم بيوتهم، فتذهب ربح الأمة، ويتشتت شملها، وتختلف كلمتها.

وفي الختام يجدر التنبيه على أمرين:

الأول، إن الإخلال بالأمن الفكري ليس عمل مجموعة من السراق، أو المجرمين، كما هو شأن الأمن الجنائي - في الجملة - وإنما القاصدون للإخلال بالأمن الفكري هم، أتباع المذاهب، والحضارات، والأديان المخالفة، فالصراع على مستوى كبير، يُحتم اهتماماً كبيراً ووعياً بطبيعة الصراع وآلياته.

الثاني، إن منافذ الغزو الفكري أوسع من أن تُحَدَّ، فالأمن الفكري يحتاج إلى حراسة كل دار، بل كل عقل؛ لحمايته من الاختراق قدر الإمكان. وهذا بضاعة المسؤولية الملقاة على عاتق كل واحد منا على ما استرعاه الله حاكماً كان أو محكوماً.

أسأل الله العظيم أن يحفظنا وأولادنا وشبابنا وبلادنا من الرزيع والزلل، وأن ينجبنا وإياهم من الانحراف والشطط، وأن يرزقنا جميعاً كمال الاستقامة في القول والعمل في السر والعلن؛ إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

المكملات الغذائية



د. واصف بن يوسف العابد
الأخصائي والخبير في التغذية - كلية الشرطة

ماهي المكملات الغذائية؟ وما فوائدها وأضرارها؟

المكملات الغذائية، هي مستحضرات هدفها تكملة النظام الغذائي بمواد تغذوية مثل الفيتامين والمعادن والألياف والأحماض الدهنية والأحماض الأمينية والتي قد تكون مفقودة في النظام الغذائي للشخص أو قد تكون لا تستهلك بكميات كافية.

تعتبر بعض البلدان المكملات الغذائية كأطعمة، بينما تعتبرها بلدان أخرى أنها أدوية أو منتجات صحية طبيعية.

أنواع المكملات الغذائية

نجد أن العديد من المكملات تحتوي في تركيبها الحيوية على أنواع كثيرة من مصمل الحليب وصويا وبيض البيض ومصمل لحم وهناك نوع آخر وهو كرياتين

أولاً: البروتين (Protein) البروتين في عالم كمال الأجسام يتكون من خمس أنواع

أ- بروتين مصمل الحليب (Whey Protein)، هذا البروتين أساسي ورميب ما بعد التمرين لأن الجسم في هذا الوقت يحتاج بروتين أكثر حيث أنه يهضم بسرعة عالية في حوالي ٢٠ دقيقة

ب- بروتين البيض (Egg Protein)، سرعته في الإمتصاص متوسطة من ١,٥ - ٢ ساعات وهو جيد في أي وقت لإمداد الجسم بالبروتين والأحماض الأمينية

ج- بروتين الجبن (Casein Protein)، هذا النوع بطيء جدا في الإمتصاص من ٢ - ٧ ساعات وهذا الأمر مفيد حيث يمكن تناوله قبل النوم لأنه عند النوم يبقى الجسم لفترة طويلة بدون بروتين.. وبروتين الجبن يوفر ما يحتاجه الجسم في هاته الفترة.

د- بروتين الصويا (Soy Protein)، هو غذاء النباتيين لأنه أحد مصادر البروتين الكاملة الوحيدة التي اشتقت من النباتات بروتين عام جيد لكنه لا يقارن بالبروتينات الأخرى كبروتين مصمل الحليب أو بروتين البيض لكن له العديد من الفوائد الصحية المعترف بها للنساء.

ت- بروتين زيادة الوزن (Weight Gainer)، هذا البروتين هو الذي سيزيد الوزن لها له من سعرات حرارية عالية بالإضافة إلى الكربوهيدرات والدهون ونسبة البروتين المرتفعة.. هو الوحيد الذي سيفي بالغرض .

ثانياً، الكرياتين (Creatine) لتضخيم العضلات وإعطاء الطاقة اللازمة لأداء التمارين المكثفة وللعلم ان الكرياتين المصعب في الكبسولة افضل من البودر وذلك من أجل تحديد الكمية ولان الكبسولة تحفظ الكرياتين من الهضم داخل المعدة.

ثالثاً، الجلوتامين (Glutamine) يقوي الأداء البدني وعمل جهاز المناعة. مهم لعلاج حالات فرحة المعدة وأنواع التليف المختلفة والتهاب المفاصل الحادة. يدعم ويحسن الأداء البدني والعقلي والمزاج العام. يحافظ على التوازن الكيميائي في الدم. يساعد على بناء العضلات ومرونتها لتؤدي وظائفها . ويعتبر من أكثر الأحماض الأمينية كثافة في النسيج العضلي. يمنع هدم النسيج العضلي ويعيد ما تهدم أصلاً منه. يحسن من أداء المخ والتركيز. يتوفر بنوعين إما البودر او الكبسولة.

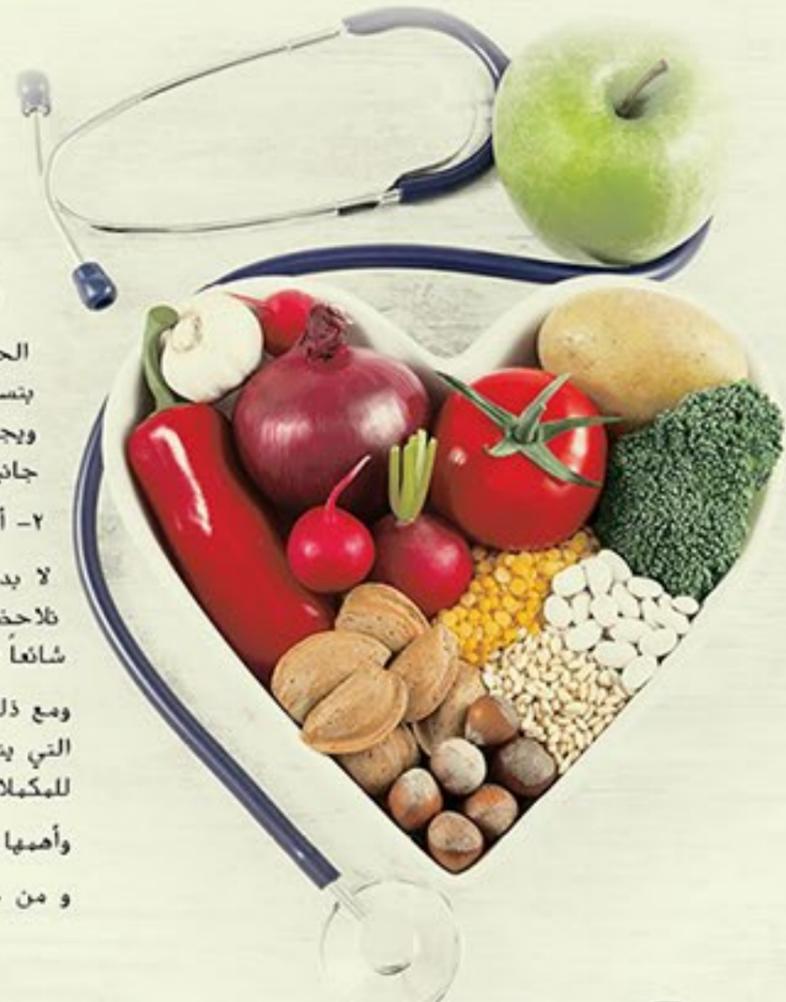
رابعاً، مالتني فيتامين (Multi Vitamin) مجموعة الفيتامينات الكاملة هي أساسية لحسن سير العمليات الفيزيولوجية في الجسم وهي مهمة جداً لأنه من المستحيل أن تحصل على جميع الفيتامينات كاملة من غذائك وفي يوم واحد.

خامساً، مقويات التسترون الطبيعية (Natural Testosterone Boosters) رفع هذا الهرمون يساعدك لكسب العضلة وتحسين المزاج بالإضافة إلى إبقاء القدرة الباثية في صحة وفي أفضل حال.



سادسا، نيتريك أوكسيد (NO Nitric Oxide) هذا الغاز يستعمل للاتصال بخلايا الجسم الأخرى ويزيد من مجرى الدم وضخه لتسليم مواد مغذية أكثر إلى العضلات ويساعد على تخفيفها بشكل ملاحظ فوائد هذا الغاز، الطاقة والتدريب والحوافز والشدة في التمرين- البهجة العقلية والتركيز- زيادة ضخ الدم بالعضلات القوة والطاقة، والقدرة على التحمل والعمل- مقاومه إرهاق العضلات- تدفق الدم وتوصيل الأوكسجين والمغذيات إلى العضلات والأنسجة- رفع مستويات أكسيد النيتريك بطريقه صحية وطبيعيه زيادة قدره العضلة والأنسجة على العمل لاهوائى وبالتالي يمنع الشد العضلي يتوفر بنوعين البودر والكبسولة.

سابعا، ZMA نظام حفظ متقدم من الحمض الأميني الجلوتامين ويزيد من حجم العضلات.. صيغته البعدنية منشطة علميا لإحتوائه على الزنك ومغنيسيوم وفيتامين ب 6 حيث ان تركيبته تستطيع ان ترفع مستويات التسترون حتى 30% إضافة إلى تنشيطه للهرمونات.



ثامنا، HMB يساعد في عدم تكسير الخلايا العضلية. يخلص الجسم من الدهون ويزيد الطاقة وقوة العضلات وثباتها في 7 أيام وله دور في تأليف نسيج العضلة ناسعا، الأحماض الأمينية (Amino Acids) إنها الحجر الأساسي لبناء البروتين في الجسم، فهي تساعد على بناء وتعويض وتجديد الجسم وإمداده بالطاقة. هناك أحماض أمينية أساسية لا يصنعها الجسم، وعند نقص أحدها يقل تأثير عمل الأخرى، لذا من الضروري الحصول عليها من الغذاء أو إضافتها.

الأحماض الأمينية عددها نظريا 16 حامض أميني لكنها عند الانسان ما بين 20 و 26 نوع وهي ضرورية لعمل الهرمونات والإنزيمات والمضادات وعمل الأغذية والإشارات العصبية في الجسم وهي مهمة لصحة الأربطة والأوتار. ومفيدة للشعر والأظافر. تساعد الفيتامينات والمعادن على القيام بدورها. كما تدعم صحة القلب والرئتين والبرستانا ومهمة جدا للحفاظ على توازن النتروجين في الجسم مهمة لمعالجة المجهود العضلي الزائد عن الحد وتقلل من احتمالات تليف الكبد وتكوين كيتون يوريا (ketone urea) في الدم وتساعد على إمتصاص المواد الغذائية من الأمعاء وخاصة الدقيقة

عاشرا، محفزات الهرمونات تزيد من تأليف البروتين طبيعيا وإحتفاظ النتروجين وتحفيز هرمون النمو GH بالإضافة إلى الهرمونات الأخرى وبذلك يستطيع الجسم أن يمتص بروتين أكثر من المعتاد ويقوي الطاقة الحيوية في الجسم.

الحادي عشر، حواريق الدهون (Fat Burner) إنها بتساعد في حرق الدهون وتخلص الجسم منها ويجب الاحتياط الشديد عند تناولها لأنها لها أضرار جانبية.

2- أضرار المكملات الغذائية وآثارها الجانبية

لا بد من التطرق لاضرار المكملات الغذائية حيث نلاحظ أن استخدام المكملات الغذائية أصبح أمراً شائعاً في الوقت الحاضر.

ومع ذلك، هناك العديد من الأشياء المهمة والخطيرة التي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار عند استخدامنا للمكملات الغذائية

وأهمها الآثار الجانبية لهذه المكملات الغذائية

و من جانب الأختصاص والأمانة المهنية وجب علينا

أن نؤكد على أن الآثار الجانبية للمكملات الغذائية تعتبر أكثر كثيراً من الفوائد التي يتوقع أن تعود على جسم الإنسان عند تناولها، وتجدر الإشارة إلى أن ردود أفعال الجسم تجاه هذه المكملات الغذائية تختلف من شخص لآخر.

ويمكن أن تؤدي الآثار السلبية لهذه المكملات إلى مضاعفات مختلفة بناء على الجرعة، ومدة تناولها. لذلك ينبغي عليك أن تدرك جيداً سلبياتها وإيجابيتها. لتأخذ القرار السليم. وفيما يلي نستعرض أهم الآثار الجانبية لهذه المكملات الغذائية.

1- الحساسية المكونات والمواد الحافظة المستخدمة في المكملات الغذائية، يمكن أن تسبب الحساسية لدى بعض الأشخاص. هذا الأمر قد يؤدي إلى تعرضهم إلى ردود فعل تحسسية قد تهدد حياتهم في بعض الحالات. ومن أعراض هذه الردود التحسسية؛ الصداع، الطفح الجلدي، صعوبة التنفس، والإسهال وحتى الشديد في بعض الأحيان.

2- السرطان يمكن للمكملات الغذائية أن تؤدي إلى الإصابة بالسرطان نظراً لإحتوائها على تركيبات كيميائية وجزيئية، وبالتالي، فإن الاستخدام المتواصل لهذه المكملات، قد يسبب في تدمير الخلايا الأساسية، الأنسجة وحتى أعضاء الجسم.

3- الاكتئاب هناك بعض المكملات الغذائية التي قد تؤدي إلى الإصابة بالاكتئاب. هذا عادة ما يحدث نتيجة للاستخدام طويل الأمد لهذه المكملات، ويذكر أن الإفراط في استهلاك هذه المكملات قد يؤدي أيضاً إلى الإصابة بالأرق، القلق والتلمل.

4- مشاكل الكلى بعض المكملات الغذائية مثل مكملات الكرياتين يمكن أن تؤدي إلى حدوث مشاكل في الكلى. وعادة ما يتم استخدام مكملات الكرياتين لزيادة كتلة عضلات الجسم. لذا، فعلى من يعانون من أي مشاكل في الكلى، استشارة الطبيب أولاً قبل تناول أي نوع من المكملات.

5- الضعف الجنسي تُستخدم مكملات Andro بشكل شائع بين الرياضيين وممارسي رياضة كمال الأجسام، من أجل تكوين وبناء العضلات. وتجدر الإشارة إلى أن الجرعة الموصى بتناولها يومياً من مكملات Andro هي 200 ملليجراماً فقط. وقد تسبب زيادة استخدام هذا النوع من المكملات الإصابة بالعجز الجنسي، وانخفاض الدافع الجنسي بسبب تعزيز مستويات هرمون التوستيرون.



6- مشاكل الكبد الكبد هو العضو الرئيسي في عملية الاستقلاب. والاستخدام المتواصل لهذه المكملات الغذائية من شأنه أن يسبب الإصابة بمشاكل الكبد. لذا، من المهم أن تقوم بإجراء فحوصات واختبارات وظائف الكبد بشكل منتظم. إذا كنت تتناول المكملات الغذائية بانتظام.

7- الرضاعة الطبيعية (للنساء) إذا كنت تعتمد على الرضاعة الطبيعية في تغذية طفلك، فأنت أكثر عرضة لنقل وتثريب آثار المكملات الغذائية الجانبية إلى طفلك. لذا، يُنصح بتناول هذه المكملات فقط بعد الحصول على المشورة الطبية السليمة.

8- المشاكل العصبية مكونات مثل الاسبارتام، السكرين، الفركتوز، والألوان الصناعية الموجودة في المكملات الغذائية ليست جيدة لصحتك. فإن حمض الفورميك والفورمالديهايد الناتجان عن تفتت الاسبارتام قد يؤديان إلى تلف الخلايا العصبية.

9- الاضطرابات الهضمية أحد أهم الآثار الجانبية للمكملات الغذائية يتمثل في الاضطرابات الهضمية. ويعتبر الغثبان، القوي، آلام البطن، الإسهال والإمساك الآثار الجانبية الأكثر شيوعاً للمكملات الغذائية.

10- مضاعفات الحمل إذا كنت سيدة حامل، يجب أن تكوني حذرة عند تناول أي نوع من المكملات الغذائية، لأنها قد تكون خطيرة ومضرة للجنين. لذا، من الأفضل دائماً استشارة الطبيب قبل تناول أي نوع من المكملات أثناء الحمل.

قالوا



شخصان فقط يستطيعان أن
يقولا لك الحقيقه عدو فقد
أعصابه.. و صديق يحبك بعمق
إنما الدنيا حلم... والأخرة يقظة...
والموت متوسط بينهما
لا يوجد في العالم من هو
المخطط دائماً حتى الساعة
المتوقعة تكون علمه حق مرتين
في اليوم

وإذا السيوف تكسرت أنصأها فشجاعة الكلمات... ليس تقييداً...
الآمال العظيمة تصنع الأشخاص العظماء

هل تعلم؟

أول قمر صناعي هو
القمر الصناعي
السوفيتي رقم واحد
اطلق في شهر اكتوبر
عام ١٩٥٧ م

علمياً تصنف
الطماطم من الفواكه
أما الموز فيصنف من
الأعشاب

أول من استعمل ساعة
اليد من الرجال هم الجنود
البريطانيون في الحرب
العالمية الأولى

خواطر

إذا نظرت بعين التفاؤل
إلى الوجود، لرأيت الجمال
شائعاً في كل ذراته

المتشائم أعمق
يرى الضوء أمام
عينيه، لكنه لا يصدق



العدد ١٠٠٠ مسابقة!

عزيزي القارئ أهلاً ومرحباً بكم في مجلتكم مجلة
(كلية الشرطة)، ويسعدنا ان ننشر مع هذا العدد
مسابقة في المعلومات العامة يمنح فيها الفائز
جوائز قيمة:

متي سيتم تخريج الدفعة الاولى
لكلية الشرطة؟

1 يناير 2020

2 يناير 2019

3 يناير 2022

يرسل رقم الإجابة علم أحد العناوين التالية:

إيميل: pcollege@moi.gov.qa

رسالة نصية علم الرقم 66906799

ص.ب رقم 7157

* آخر موعد لتلقي الاجابات يوم ٢٠١٨/١/٣١ م

#للحديث_بقية...

تلعب دولة قطر دوراً رائداً في مكافحة الإرهاب، وعملت عبر عقد من الزمان على إيجاد شركاء عالميين يشاركونها نفس التزامها بمكافحة الإرهاب، كما انها عضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لأنها تدرك ان المعالجة الكلية للإرهاب اهم طريقة لاجتثاثه من جذوره، وذلك بمعالجة أسبابه من خلال جهد جماعي منظم ومن هذا المنطلق فقد حظيت قضية مكافحة الإرهاب بمساحة واضحة في خطابات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى والأهمية هذه القضية تستضيف وزارة الداخلية ممثلة في كلية الشرطة للمرة الأولى مؤتمر الاتحاد الدولي للأكاديميات وكليات الشرطة في مطلع شهر ابريل القادم، بوصفها عضواً في اللجنة التنفيذية بعنوان «الاتجاهات الحديثة في مكافحة الإرهاب والتطرف».

ويشارك في المؤتمر كوكبة متميزة من الباحثين والاكاديميين والمختصين في مجال العمل الشرطي والأمني، الى جانب أعضاء الرابطة الدولية للأكاديميات وكليات الشرطة، ويهدف المؤتمر إلى تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال مجابهة الإرهاب والتطرف والحد من انتشاره والوسائل الحديثة لمكافحته وبنافس المؤتمر خلال جلساته عدد من أوراق العمل التي تتضمن عملية التأصيل وانواعه بالإضافة الى العنف السياسي ومكافحة الإرهاب، كما يناقش كيفية إدارة الحشود خلال الفعاليات والمناسبات الهامة من حيث مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف خلال الفعاليات الرياضية الدولية، كما يتطرق المؤتمر لعدد من البرامج منها برنامج إعادة تأهيل وادماج الأشخاص الانتكاسيين في المجتمع وغيرها من الموضوعات المدرجة على جدول اعمال المؤتمر.

ويمثل هذا المؤتمر منبراً حيوياً لتبادل الخبرات بين الأكاديميات الشرطية والأمنية علم مستوحى من العالم، والتي تشمل التعرف على القدرات والمعارف النظرية والعملية للأعضاء، والوصول لأفضل السيناريوهات التطبيقية في مجال مكافحة هذه الجريمة العابرة للحدود والمعتقدات والثقافات، والتي لم توفر دولة ولا اقليماً في العالم الا وزعت الاستقرار وروعيت الأمنين فيه، كما يعد فرصة للتواصل وتوطيد العلاقات مع أعضاء الرابطة الدولية للأكاديميات وكليات الشرطة والتي تتيح الفرصة للاطلاع على قاعدة بيانات شاملة لأفضل الممارسات في مجال مكافحة الارهاب والتفاعل المباشر مع نخبة من القادة والخبراء في مجال العمل الأمني والشرطي.

لا تظنوا أن حديثي معكم قد اكتمل!!

فللحديث بقية...

النقيب / حسين مسفر علم الحبابي

رئيس قسم العلاقات العامة بكلية الشرطة



المؤتمر السنوي السابع للرابطة الدولية للدكاوميات الشرطية

THE 7th ANNUAL INTERPA CONFERENCE

التوجهات الحديثة في مكافحة الارهاب والتطرف
New Trends In Combatting Terrorism And Extremism



2-4 April 2018

sheraton Hotel
Doha - Qatar

2-4 ابريل 2018

فندق شيراتون
الدوحة - قطر

